

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة

(طرابلس – دولة ليبيا، 14-16 يوليو 2026)

الوثيقة رقم (1)

تقرير المجلس التنفيذي عن نشاطه بين دورتي الجمعية العامة
(28 و 29)

الوثيقة رقم (1)

مشروع تقرير المجلس التنفيذي عن نشاطه
بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين

تقديم

يتضمن التقرير أهم ما قام به المجلس التنفيذي من نشاط خلال الفترة الفاصلة بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين للمنظمة في ضوء قرارات الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (يونيو 2024)، وقد عقد المجلس التنفيذي الدورات التالية :

- الدورة السادسة والستون	(أكادير، 19-21 نوفمبر 2024)
- الدورة السابعة والستون	(الرباط، 27-29 مايو 2025)
- الدورة الثامنة والستون	(الرباط، 20-22 أكتوبر 2025)
- الدورة التاسعة والستون	(الرباط، 12-14 مايو 2026)

تم عرض التقرير على الدورة التاسعة والستين للمجلس التنفيذي (الرباط، 12-14 مايو 2026)، واتخذ بشأنه القرار رقم 1155 الذي ينص على :

>> تكليف رئاسة المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والستون بمراجعة التقرير في صيغته النهائية بعد استكمالها في ضوء قرارات هذه الدورة وعرضه على الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة والتوصية باعتماده. <<

ولقد تم استكمال التقرير في ضوء هذا القرار.

والأمر معروض على الجمعية العامة الموقرة لاعتماد التقرير.

عادل صقر الصقر
المدير العام

المحتويات

- أولاً : مقدمة.
- ثانياً : موقف تنفيذ المجلس لقرارات الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة التي تضمنت تكليفه أو تفويضه وأهم القرارات التي أصدرها المجلس التنفيذي خلال الفترة بين دورتي الجمعية العامة.
- ثالثاً : نشاط المجلس التنفيذي خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين للجمعية العامة.
- رابعاً : أداء المنظمة بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين.
- خامساً : الوضع المالي.

أولا - مقدمة :

أصدرت الجمعية العامة للمنظمة في دورتها الثامنة والعشرين (4 - 6 يونيو 2024) القرار رقم 532 الذي ينص على:
>> الموافقة على تشكيل المجلس التنفيذي للمنظمة بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين من الدول التالية :

1. المملكة الأردنية الهاشمية	8. دولة فلسطين
2. دولة الإمارات العربية المتحدة	9. دولة قطر
3. مملكة البحرين	10. دولة الكويت
4. المملكة العربية السعودية	11. جمهورية مصر العربية
5. جمهورية السودان	12. المملكة المغربية
6. جمهورية العراق	13. الجمهورية الإسلامية الموريتانية
7. سلطنة عمان	<<.

استنادا إلى (المادة 11) من اتفاقية إنشاء المنظمة وكذلك (المادة 4) من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي "اختصاصات المجلس التنفيذي" :
>> يتولى المجلس التنفيذي العمل على متابعة تحقيق أهداف المنظمة ومتابعة تنفيذ ما تقررته الجمعية العامة ويتولى على وجه الخصوص المهام التالية :
1- مراجعة الموازنة السنوية للمنظمة وفق المبادئ والأسس والتعليمات التي تصدرها الجمعية العامة.
2- مراجعة الحسابات الختامية للمنظمة وتقرير هيئة الرقابة المالية ورفعها إلى الجمعية العامة.
3- تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومراقبة تنفيذ خطط وبرامج المنظمة.
4- تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة والموافقة على توصياتها تمهيدا لعرضها على الجمعية العامة لاعتمادها.
5- تقديم تقرير عن نشاط المنظمة إلى الجمعية العامة.
6- مراجعة مشاريع الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي والأنظمة الداخلية واللوائح وعرضها على الجمعية العامة للمصادقة.
7- مراجعة مشروع جدول أعمال الجمعية العامة للمنظمة والوثائق الخاصة بها وإبداء ملاحظاته بشأنها.
8- مراجعة المواصفات القياسية العربية الموحدة قبل اعتمادها.<<

ثانيا- موقف تنفيذ المجلس لقرارات الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة التي تضمنت تكليفه أو تفويضه و أهم القرارات التي أصدرها المجلس التنفيذي خلال الفترة بين دورتي الجمعية العامة:

أصدرت الجمعية العامة للمنظمة في دورتها الثامنة والعشرين (4 - 6 يونيو 2024) عددا من القرارات التي تضمنت تكليف أو تفويض المجلس التنفيذي، وهي :

• القرار رقم 523 - الفقرة 8: و 16 التي تنص على :

>> 8- تفويض المجلس التنفيذي للمنظمة باعتماد دليل العمل الفني لمركز المواصفات والمقاييس ودليل إصدار اللوائح الفنية العربية لفئات المنتجات عند إنجازهما.
16- تفويض المجلس التنفيذي للمنظمة باعتماد دليل عمل اللجنة العربية لمبادرة المعادن المستخدمة في تقنيات الطاقة النظيفة بعد عرضه على اللجنة الإستشارية لقطاع الثروة المعدنية.<<

وفي إطار تنفيذ هذه القرارات، أصدر المجلس التنفيذي القرار رقم 1100 (د.ع 66- أكادير 19- 21 نوفمبر 2024) الذي ينص في الفقرة 2 منه على :

<> 2- اعتماد "دليل عمل اللجنة العربية لمبادرة المعادن المستخدمة في تقنيات الطاقة النظيفة".>>

كما أصدر المجلس التنفيذي القرار رقم 1112 (د.ع 67- الرباط، 27- 29 مايو 2025) الذي ينص في الفقرة 2 منه على :

<> 2. اعتماد الصيغة المحدثة لدليل العمل الفني لمركز المواصفات والمقاييس.>> (الإصدار الخامس 2025).

• القرار رقم 529- الفقرة 2 المتضمنة :

<> 2- تفويض المجلس التنفيذي بالموافقة على المناقلات بين أبواب الموازنة المعتمدة للعامين (2025- 2026) والواردة بالمادة (14) من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وإجراء التعديلات اللازمة على برامج ومشروعات المنظمة وفقا لسير العمل في الخطة وما يطرأ من مستجدات بناء على اقتراح المدير العام للمنظمة.>>

وفي إطار تنفيذ هذا القرار، أصدر المجلس التنفيذي القرار رقم 1121 (د.ع 67- مايو 2025) الذي ينص في الفقرة 4 منه على :

4. الموافقة على إجراء المنظمة للمناقلات اللازمة والمتعلقة بتصميم مبنى المنظمة حسب التقرير المقدم من قبل المكتب الاستشاري المعتمد لذلك ووفقا للنظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.>>

كما أصدر المجلس في دوراته المتتالية عددا من القرارات ذات الأهمية وكما يلي :

• القرار رقم 1094 الفقرات 2 و 3 و 4 و 6 و 7 و 8 (د.ع 66 - نوفمبر 2024)، الذي ينص على :

<> 2- استمرار المنظمة في تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والعربية لتنفيذ البرامج والأنشطة ذات الاهتمام المشترك في مجالات الصناعة، التقييس والتعدين، وبما يخدم متطلبات وتطلعات الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

3- دعوة الوزارات العربية المعنية والجهات ذات العلاقة للاستفادة من البرامج التدريبية التي ينفذها المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وبما يمكن من تنمية قدرات وكفاءات الكوادر العربية.

4- دعوة الوزارات العربية المعنية بشؤون الصناعة والتعدين لموافاة المنظمة بمقترحاتها واحتياجاتها بشأن البرامج التدريبية والاستشارات الفنية لتضمينها ضمن الخطط التدريبية للمعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.

6- تقديم التهنئة إلى جمهورية مصر-العربية بمناسبة حصول سعادة الدكتور المهندس خالد حسن صوفي - رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة على منصب رئيس المنظمة الدولية للتقييس (ISO) للفترة 2026-2028.

7- تقديم التهنئة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة حصول سعادة الدكتورة فرح الزرعوني/ وكيل الوزارة المساعد لقطاع المواصفات والتشريعات بوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على مقعد في مجلس إدارة المنظمة الدولية للتقييس (ISO) للفترة 2025-2027، ومقعد في مجلس إدارة اللجنة الدولية الكهروتقنية (IEC) للفترة 2025-2027.

8- التأكيد على الوزارات المعنية بالدول العربية الاستمرار في موافاة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس بالبيانات والاحصائيات الرسمية لتمكينها من إعداد الدراسات والتقارير وتحديث قواعد المعلومات وأنظمة ذكاء الأعمال.<<

• **القرار رقم 1099 الفقرات 2 و 4 (د.ع 66 - نوفمبر 2024)، الذي ينص على :**

>> 2- التأكيد على أهمية مشاركة ممثلي وزارات الصناعة في اجتماعات اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية، ودعوة الوزارات التي لم تُسمَّ ممثليها في اللجنة إلى تسمية ممثل عنها وموافاة المنظمة ببيانات التواصل معه.

4 - التأكيد على ضرورة تنسيق جهود البحث والتطوير والابتكار في المجالات ذات العلاقة وتفعيل آليات الربط بين الصناعة والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي، وتعزيز التعاون بين منظومات الابتكار وريادة الأعمال.<<

• **القرار رقم 1101 الفقرات 2 و 3 و 4 (د.ع 66 - نوفمبر 2024)، الذي ينص على :**

2. >> دعوة ممثلي الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين في الدول العربية إلى مواصلة التعاون مع الفريق الاستشاري الفني المكلف بإعداد وثيقة مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي وتزويده بالبيانات والإحصاءات المحدثة والوثائق المطلوبة والاطلاع على الإحصاءات والبيانات الأخرى التي تم تجميعها من طرف الفريق من المصادر الوطنية والدولية المبينة في الملفات الإلكترونية المخصصة لبيانات كل دولة واعتمادها.

3. التأكيد على أهمية تعاون الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين في الدول العربية مع الفريق الاستشاري الفني المكلف بإعداد وثيقة مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي وتزويده بالبيانات والإحصاءات المحدثة والوثائق المطلوبة. ودعوة الوزارات الأخرى التي لم تُواف المنظمة باسم ممثليها، إلى تسميته وموافاتها ببيانات التواصل ليتسنى التنسيق معه وبرمجة اجتماع عن بُعد (مرئي) مع الفريق الاستشاري على غرار ما تم مع ممثلي الوزارات الأخرى.

4. الإشادة بالتعاون البناء بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (أيدسمو) ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) لإعداد وثيقة مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي، وتثمين الجهود المبذولة من المنظمين والإنجازات المحققة لإعداد هذا المشروع الهام.<<

• **القرار رقم 1102 الفقرات 1 و 2 و 3 و 4 (د.ع 66 - نوفمبر 2024)، الذي ينص على :**

>> 1- دعوة الوزارات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية بتزويد المنظمة بالبيانات الفنية والجيومكانية (على هيئة Excel/Shape File) لمعادن الطاقة النظيفة والمعادن الصناعية وفرص استثمارها بدولهم من خلال تعبئة الاستمارة الرقمية الخاصة بذلك عبر الرابط الإلكتروني: <https://arabpfm.org/form> بهدف مواصلة تحديث وتطوير "المنصة العربية لمعادن المستقبل" APFM.

2- قيام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بدعوة الجهات ذات العلاقة لدعم ورعاية "المنصة العربية لمعادن المستقبل" للمساهمة في تطوير أعمالها.

3- دعوة الدول العربية للترويج للمنصة العربية لمعادن المستقبل (APFM) بالوسائل المتاحة مع إمكانية وضع رابطها <https://arabpfm.org> على الموقع الإلكتروني للجهات المعنية لتكون وسيلة للتعريف بخدمات ومخرجات المنصة لكافة المختصين في قطاعي التعدين والصناعة.

4- تقديم الشكر للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وتثمين جهودها في إنجاز "المنصة العربية لمعادن المستقبل" APFM، لخدمة الفاعلين في قطاع التعدين وإضافة المعادن الصناعية بالمنصة لإصدار ثاني لها، نظراً لأهمية هذه المعادن كمورد رئيسي في إقامة صناعات تحويلية تدعم الاقتصاد الوطني.<<

• **القرار رقم 1103 الفقرات 1 و 3 و 4 و 5 (د.ع 66 - نوفمبر 2024)، الذي ينص على :**

- >>1- التأكيد على نقاط اتصال "منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية" APIP.online، بتدقيق رخص المنشآت المسجلة على المنصة للرفع من موثوقية بياناتها ودعم أنشطتها.
- 3- دعوة الوزارات العربية المعنية والجهات ذات العلاقة إلى حث المنشآت الصناعية والتعدينية على إضافة منتجاتها العربية على "منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية" APIP.online، للترويج للمنتج العربي على نطاق واسع عربيا ودوليا.
- 4- تكليف المنظمة بدراسة سبل التعاون والتنسيق مع المنصات الرقمية العربية الرسمية ذات الصلة بقطاعي الصناعة والتعدين لتدقيق وتحديث بيانات المنشآت المسجلة على المنصة.
- 5- قيام المنظمة بمواصلة جهودها في عقد ورشات عمل تعريفية لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية بالتنسيق مع الجهات المعنية والاتحادات والغرف النوعية لفائدة المنشآت الصناعية والتعدينية في الدول العربية.<<

• **القرار رقم 1105 (د.ع 66 - نوفمبر 2024)، الذي ينص على :**

- >> تكليف المدير العام المساعد للمنظمة بما يلي :
- مساعدة المدير العام في مهام التخطيط والتنسيق ورسم السياسات العليا للمنظمة.
 - تسيير اعمال المنظمة في حال غياب المدير العام .
 - متابعة الأعمال التي توكل إليه من قبل المدير العام للمنظمة بخصوص الإدارات الفنية وأي أعمال ومهام أخرى يكلفه بها .<<

• **القرار رقم 1109 الفقرات 5 و 7 و 8 و 9 و 10 و 11 و 13 و 14 و 15 و 16 و 17 و 18 و 21 (د.ع 67 - مايو 2025)، الذي ينص على :**

- >>5- حث الدول العربية على توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في مجال التدريب وبما يمكن من تنفيذ دورات تدريبية نوعية متخصصة في مجالات الصناعة والتقييس والتعدين.
- 7- ربط مصادر المعلومات الإحصائية لدى الجهات الرسمية في الدول العربية مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين من خلال واجهة برمجة التطبيقات (API) لضمان تحديث البيانات بشكل دوري ورسمي.
- 8- دعوة الدول الأعضاء لتسمية نقاط اتصال من أجهزة الإحصاء الوطنية لتنسيق عملية تجميع البيانات الصناعية بانتظام وبما يمكن من تحديث بيانات المنصات الرقمية التي تشرف عليها المنظمة لتوفير مؤشرات دقيقة ومحدثة لمتخذي القرار والمستثمرين والمعنيين في الدول العربية.
- 9- النظر في إمكانية إعداد مؤشر أداء صناعي عربي وتضمينه في المنصة العربية للمؤشرات الصناعية بالتعاون مع الجهات الإحصائية والصناعية المختصة في الدول الأعضاء.
- 10- التأكيد على نقاط اتصال منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية "APIP.online" بمواصلة جهودهم في دعم المنصة من خلال الترويج لها عبر الوسائل المتاحة والاستمرار في تدقيق رخص المنشآت الصناعية والتعدينية في دولهم.

11- التأكيد على الوزارات والجهات العربية ذات العلاقة بِحَث المنشآت الصناعية والتعدينية في دولهم على إضافة منتجاتهم على المتجر الالكتروني المجاني لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية "APIP.online" للترويج لها وطنيا واقليميا ودولياً من خلال المنصة.

13- توجيه الشكر والتقدير إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، على استخدامها لتقنيات الذكاء الاصطناعي في أساليب عملها بمجالات اختصاصاتها، ودعوة الدول الأعضاء لتقديم الدعم الممكن للمنظمة في هذا المجال.

14- العمل على تنفيذ قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، في دورتها العادية الخامسة، بتاريخ 17 مايو 2025، في بغداد، باعتماد مبادرة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، المعنونة: "المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة"، بدمجها ضمن الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي، وإدراج هذا الموضوع كأولوية في خطط التنمية الوطنية وتعظيم الاستفادة من دوره في المجالات المتنوعة.

15- دعوة المنظمة للاستمرار بدمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المشاريع والمبادرات التي تشرف عليها والاستفادة من الحلول التكنولوجية العربية في هذا المجال.

16- تقديم التهنئة إلى الشركات الحائزة على الجائزة العربية للجودة في دورتها الثالثة 2023-2024، ودعوة المنشآت الصناعية في الدول العربية للمشاركة في الدورات القادمة للجائزة، لتشجيع وتطوير الصناعات العربية والارتقاء بجودة منتجاتها.

17- دعوة المنظمة إلى دراسة امكانية توسيع مجال الجائزة العربية للجودة لتشمل مجال تشجيع الإبداع والابتكار، تقديرًا لإسهاماتها الفعالة في خدمة القطاع الصناعي.

18- الإشادة بجهود المنظمة المبذولة في تنسيق الموقف العربي وحشد الدعم لتعزيز تواجد الدول العربية في المناصب القيادية والمجالس الحاكمة ولجان السياسات في المنظمات الإقليمية والدولية.

21. الموافقة على تعديل مسمى ملتقى الفجيرة الدولي للتعدين الى مؤتمر الفجيرة الدولي للتعدين اعتبارا من عام 2025، على أن تعقد دورته العاشرة خلال الربع الأخير من هذا العام استكمالا للدورات السابقة لهذا الحدث الهام.>>

• القرار رقم 1113 الفقرات 2 (د.ع 67 - مايو 2025)، الذي ينص على :

>> 2- التأكيد على أهمية مشاركة ممثلي وزارات الصناعة العربية في اجتماعات اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية ودعوة المنظمة الى متابعة تنفيذ ذلك.>>

• القرار رقم 1114 الفقرات 3 و 4 (د.ع 67 - مايو 2025)، الذي ينص على :

>> 3- دعوة الجهات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية إلى موافاة المنظمة بالمبادرات والتجارب الوطنية الرائدة ذات الصلة في دولها، بهدف الاستفادة منها في استكمال إعداد "خارطة الطريق الاستراتيجية لمعادن الانتقال الطاقى في المنطقة العربية".

4- التأكيد على الجهات العربية ذات العلاقة بمواصلة تزويد المنظمة بشكل دوري بالبيانات والإحصاءات الفنية والاقتصادية الحديثة حول قطاع التعدين الوطني، بما يشمل الإنتاج، الاحتياطيات، الصادرات، والواردات، بصيغة

رقمية، وذلك بهدف تحديث وإثراء "قاعدة الإنتاج التعديني العربي" التي تُعدها المنظمة كمرجع موحد يعكس واقع قطاع التعدين العربي <<.

• **القرار رقم 1115** الفقرة 2 (د.ع 67 - مايو 2025)، الذي ينص على :

2. >> دعوة أجهزة المترولوجيا الوطنية لدعم جهود المنظمة في استكمال الملف الذي يلي متطلبات اللجنة الدولية المشتركة (JCRB)، للحصول على الاعتراف الدولي بالتجمع العربي للمترولوجيا (ARAMET). <<.

• **القرار رقم 1117** الفقرة 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7 (د.ع 67 - مايو 2025)، الذي ينص على :

>> 2- حث الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن الفترة (2010-2024).

3- الطلب من الدول الأعضاء المعنية المبادرة لسداد متأخراتها منذ عام 1980 ولغاية 2009 ووفقاً للجدولة المعتمدة.

4- تقديم الشكر للدول التي سددت مساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة بين دورتي المجلس السادسة والستين والسابعة والستين.

5- الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين عقد مذكرات تفاهم مع الدول الأعضاء في المنظمة التي عليها متأخرات في موازنتها لجدولة المبالغ غير المعترض عليها ومعالجة المبالغ المعترض عليها.

6- قيام أعضاء المجلس التنفيذي بالسعي لدى الجهات المعنية في دولهم لدعم أنشطة المنظمة وسداد مساهماتها ومتأخراتها لتمكين من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ برنامج عملها.

7- الموافقة على تفويض الإدارة العامة للسحب من الاحتياطي العام للمنظمة من الحساب الموحد المفتوح لدى صندوق النقد العربي لمواجهة الالتزامات الضرورية لضمان سير عمل المنظمة مع رفعه للجمعية العامة والتوصية بالاعتماد <<.

• **القرار رقم 1121** الفقرة 1 و 2 و 3 (د.ع 67 - مايو 2025)، الذي ينص على :

>> 1. تقديم الشكر والتقدير للجهات المختصة في المملكة المغربية على جهودها المبذولة لإيجاد حل لبناء المقر الدائم للمنظمة على القطعة الأرضية التي تمتلكها، بما يعكس دعم المملكة المستمر للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.

2. الطلب من المنظمة الاستمرار في التنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة المغربية بشأن موضوع بناء المقر الدائم للمنظمة وبما يمكنها من أداء عملها في أفضل الظروف على أن يتم عرض مستجدات هذا الموضوع على المجلس التنفيذي في دورة قادمة.

3. الطلب من المنظمة الاستمرار في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحصول على تعويض عادل عن الجزء المستقطع من القطعة الأرضية المملوكة للمنظمة، لإحداث طريق من طرف الجهات الرسمية بالمملكة المغربية وفقاً لتصميم التهيئة لمدينة الرباط .

• **القرار رقم 1125 الفقرة 2 و 4 و 5 و 6 و 8 و 9 و 11 و 12 و 13 و 15 و 16 و 17 و 18 (د.ع 68 - أكتوبر 2025)، الذي ينص على :**

>> 2- الطلب من المنظمة مواصلة جهودها في تنسيق الموقف العربي وحشد الدعم لتعزيز تواجد الدول العربية في المناصب القيادية والمجالس التشريعية واللجان التنفيذية للمنظمات الإقليمية والدولية.

4- دعوة الوزارات والجهات العربية ذات العلاقة إلى موافاة المنظمة بالتجارب الوطنية في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الصناعة، التقييس والتعدين، بما يساهم في تبادل الخبرات وتعزيز الاستفادة المشتركة، وتمكين المنظمة من الاستعانة بها في إعداد دراسات متخصصة.

5- دعوة الجهات الرسمية ذات العلاقة في الدول العربية التي لم تقم بتسمية نقاط اتصال أجهزة الإحصاء الوطنية بموافاة المنظمة بأسماء وبيانات التواصل لمرشحها حرصاً على مواصلة تجميع البيانات الصناعية وتحديث المنصات الرقمية التي تشرف عليها المنظمة وتوفير مؤشرات محدثة لمتخذي القرار والمستثمرين والمعنيين في الدول العربية.

6- تشكيل فريق عمل مصغر من نقاط اتصال أجهزة الإحصاء الوطنية في الدول العربية للبدء في تطبيق عملية الربط الإلكتروني لواجهة برمجة التطبيقات (API) للمنصة العربية للمؤشرات الصناعية بما يُمكن من أتمتة عملية تحديث البيانات بشكل دوري من مصادرها الرسمية.

8- الإشادة بالمبادرة الكريمة لوزارة النقل والصناعة بجمهورية مصر العربية ممثلة بالهيئة العامة للتنمية الصناعية والجهود المقدرة في إعداد حملات ترويجية لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية APIP.online عبر وسائل الإعلام الرسمية المرئية والمكتوبة والمنصات والمواقع الالكترونية ذات العلاقة.

9- دعوة الوزارات والجهات ذات العلاقة في الدول العربية لإعداد حملات ترويجية عبر وسائل الإعلام الرسمية لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية APIP.online والمنصة العربية لمعادن المستقبل APFM وربطهما بالمنصات والمواقع الالكترونية الرسمية وبما يساهم في دعم قطاعي الصناعة والتعدين الوطنية.

11- قيام المنظمة بدعوة وحث الجهات ذات العلاقة على دعم ورعاية "المنصة العربية لمعادن المستقبل"، نظراً لما تمثله من أهمية استراتيجية في تعزيز الوعي بالمعادن المستخدمة في الصناعات المستقبلية، وإبراز فرص الاستثمار في الدول العربية، بما يُمكن من مواصلة تطوير المنصة واستدامة خدماتها.

12- التأكيد على الوزارات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية بتزويد المنظمة باستراتيجيات التعدين الوطنية، وذلك للاستفادة منها في تبادل الخبرات وتعزيز منظومة قطاع التعدين العربي.

13- دعوة الجهات المعنية بالدستور الغذائي في الدول العربية إلى الاستمرار في التعاون مع المنظمة في تنفيذ أنشطة المبادرة العربية للدستور الغذائي، والطلب من المنظمة العمل على إطلاق مبادرات أخرى خدمة للعمل العربي المشترك في هذا المجال.

15- تثمين جهود المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية في تنفيذ برامج التدريبية والعلمية، وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، والتنويه برسائل الشكر التي تلقاها من الجهات المشاركة بما يعكس أثرها الإيجابي في تطوير القدرات الوطنية.

16- تقديم الشكر الى الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين على الجهود المبذولة في تنسيق المواقف وحشد الدعم لتعزيز التواجد العربي في المناصب القيادية والمجالس الحاكمة ولجان السياسات في المنظمات الدولية والاقليمية.

17- تقديم التهنية إلى سعادة الدكتور المهندس خالد حسن صوفي، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة على توليه منصب رئيس المنظمة الدولية للتقييس (الآيزو) خلال الفترة 2026-2028.

18- الطلب من المنظمة العمل على استقطاب مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية للرعاية والإعلان على منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية APIP.online وبما يسهم في توفير مصادر تمويل مستدامة ويتكامل مع أهداف المنصة.<<

القرار رقم 1128 الفقرة 2 (د.ع 68 - أكتوبر 2025)، الذي ينص على :

<<2- اعتماد صيغة دليل عمل الفريق الفني المعني بالبحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي في الدول العربية.>>

القرار رقم 1129 الفقرة 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 (د.ع 68 - أكتوبر 2025)، الذي ينص على :

>>1- الموافقة على وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي والتوصية برفعها للجمعية العامة للاعتماد.

2- دعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد اجتماع استثنائي للجمعية العامة يخصص لاعتماد وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي، تمهيداً لعرضها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها القادمة لإقرارها وفقاً للأنظمة المتبعة في هذا الشأن.

3- تقديم الشكر لوزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية على دعوتها الكريمة لاستضافة أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في نوفمبر 2025 لاعتماد استراتيجية التكامل الصناعي العربي، تزامناً مع انعقاد اجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيبدو) بمدينة الرياض.

4- دعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين للتنسيق مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية ورئاستي الدورة الحالية للجمعية العامة والمجلس التنفيذي بشأن الترتيبات اللازمة لانعقاد أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للمنظمة.

5- الإشادة بالتعاون البناء بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (إيدسمو) ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) لإعداد وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي، والتنويه بالجهود المبذولة من المنظمين والإنجازات المحققة لإعداد هذا المشروع الهام.

6- تقديم الشكر لأعضاء اللجنة التوجيهية لإعداد استراتيجية التكامل الصناعي العربي والفريق الاستشاري الفني ونقاط اتصال الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين والجهات الأخرى ذات العلاقة على الجهود المبذولة في إعداد وثيقة الاستراتيجية ومراجعة واعتماد البيانات الواردة فيها.>>

القرار رقم 1130 الفقرة 6 و 7 (د.ع 68 - أكتوبر 2025)، الذي ينص على :

>> 6. تقديم الشكر لدولة الكويت والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين على التزامهما بالاتفاقية الموقعة بين الطرفين عام 2009 والمتضمنة تحديد قيمة المتأخرات المالية المستحقة في حسابات المنظمة وبما يعكس التعاون البناء بين الدول الأعضاء والمنظمة.

7- التوصية للجمعية العامة للمنظمة بالموافقة على جدولة المتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية للمرة السادسة للفترات 1980-1989، 1990-1995، 1996-1999 وللمرة الثالثة للفترة 2000-2009 اعتباراً من 2026/7/01.<<

القرار رقم 1131 (د.ع 68 - أكتوبر 2025)، الذي ينص على :

>> الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين جدولة مستحقات جامعة الدول العربية في حسابات المنظمة والبالغ قيمتها 100 ألف دولار أمريكي على خمسة أقساط سنوية على أن يبدأ السداد خلال العام المالي 2026.<<

القرار رقم 1132 (د.ع 68 - أكتوبر 2025)، الذي ينص على :

- >> 1. تقديم الشكر والتقدير للجهات المختصة في المملكة المغربية على الجهود المقدرة في استضافة المقر الرئيسي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وتوفير كافة المتطلبات اللازمة بما يمكنها من القيام بمهامها وأنشطتها في أحسن الظروف.
2. التأكيد على المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين مواصلة الإجراءات اللازمة للحصول على تعويض عادل عن الجزء المستقطع من القطعة الأرضية المملوكة لها.
3. دعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين مواصلة التنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة المغربية بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة وفي أقرب الآجال الممكنة لبناء المقر الدائم للمنظمة على القطعة الأرضية التي تمتلكها.
4. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين عرض موضوع بناء المقر الدائم لها على اجتماع المجلس التنفيذي في دورتها القادمة.<<

القرار رقم 1135 الفقرة 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7 و 10 و 11 و 12 و 16 و 18 (د.ع 69 - مايو 2026)، الذي ينص على :

- >> 2. تقديم الشكر والتقدير إلى وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية على الاستضافة الكريمة لأعمال الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للمنظمة (23 نوفمبر 2025) والاجتماع التشاوري العاشر لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية (13 يناير 2026).
3. تهنين الجهود التي بذلتها المنظمة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية وما اتخذ من خطوات عملية لمواكبة تداعياتها في إطار مجالات عمل المنظمة وبما يساهم في استدامة التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

4. دعوة الوزارات العربية والجهات ذات العلاقة بمجالات عمل المنظمة إلى تزويدها بالبيانات الغنية والإحصاءات وبما يمكنها من مواصلة جهودها في تحديث المنصات الرقمية وإنشاء المبادرات النوعية وإصدار الدراسات المتخصصة.
5. دعوة الوزارات العربية والجهات ذات الصلة لتزويد المنظمة بالاستراتيجيات والتقارير الوطنية لإثراء المكتبات الرقمية بالمنظمة والاستفادة منها وبما يساهم في تبادل التجارب والخبرات تحقيقاً للتكامل الصناعي والتعديني العربي.
6. تثنين جهود المنظمة في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير منصاتها الرقمية، وتعزيز دورها في دعم التنمية الصناعية والتعدينية في الدول العربية.
7. التأكيد على أهمية مواصلة المنظمة لجهودها الترويجية لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية (APIP.online) عبر استثمار كافة القنوات والوسائل المتاحة لتمكين المنشآت العربية من إضافة منتجاتها على المتجر الإلكتروني للمنصة والاستفادة من خدماتها المجانية في تعزيز التجارة البينية العربية.
10. تقديم التهنئة إلى كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية بمناسبة حصولهم على مناصب قيادية في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالتقييس.
11. تقديم الشكر إلى الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين على الجهود المبذولة في تنسيق المواقف وحشد الدعم لتعزيز التواجد العربي في المناصب القيادية في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالتقييس والطلب من المنظمة مواصلة جهودها في تعزيز الحضور العربي في هذه المنظمات بما يخدم المصالح العربية المشتركة.
12. تثنين الجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في تعزيز أواصر التعاون العربي المشترك، لاسيما من خلال إبرام مذكرة التفاهم مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، والتي أثمرت عن إنجاز المعجم الموحد لمصطلحات التعدين كإضافة نوعية للمراجع العربية.
16. دعوة الوزارات والجهات المعنية في الدول الأعضاء لتسجيل المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة كوجهة عربية معتمدة في تأهيل الكوادر وبناء القدرات وتقديم الاستشارات الفنية في مجالات الصناعة، التقييس والتعدين.
18. دعوة الوزارات والجهات ذات العلاقة إلى موافاة المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بمقترحاتها واحتياجاتها بشأن البرامج التدريبية والاستشارات الفنية لتضمينها ضمن الخطط المستقبلية للمعهد. <<

القرار رقم 1140 الفقرة 2 و3 و4 (د.ع 69 - مايو 2026)، الذي ينص على :

- >>2. اعتماد اللائحة العربية النموذجية لتعيين جهات تقييم المطابقة، على أن يتم تطبيقها من قبل الدول العربية الراغبة في ذلك.

3.الطلب من المنظمة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بشأن وضع آلية تنفيذية لتطبيق البرنامج العربي للحلال الذي تم اعتماده خلال الاجتماع واحد والستين للجنة العربية العليا للتقييس (الرباط- المملكة المغربية، 11-12 فبراير 2026)، بما يعزز الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال بين الدول الأعضاء.

4. دعوة الدول العربية إلى الانضمام إلى البرنامج العربي للحلال والترويج له بهدف حماية صحة المستهلك العربي وتسهيل تداول المنتجات الحلال في الأسواق العربية والدولية. <<

القرار رقم 1141 الفقرة 2 و 3 و 4 و 5 و 6 (د.ع 69 - مايو 2026)، الذي ينص على :

<>2. الإحاطة علماً بالطاولة الوزارية حول معادن الانتقال الطاقى في المنطقة العربية، المقرر تنظيمها من قبل وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة بالمملكة المغربية بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية والمنظمة، في يوم 07 أكتوبر 2026 ضمن أعمال الدورة الثالثة من "المؤتمر الدولي للتعددين IMC-MOROCCO" (الرباط 06-08 أكتوبر 2026)، على أن تقوم المنظمة بدعوة أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية للمشاركة في أعمالها.

3.الطلب من المنظمة مخاطبة الوزارات والهيئات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية لموافاتها بالبيانات الرقمية المحدثة حول الموارد المعدنية في دولها، وتحديد الفرص التعدينية المطروحة للاستثمار والبيانات الجيومكانية للمواقع والمناطق التعدينية لتحديث المنصة العربية لمعادن المستقبل APFM، وذلك عبر البريد الإلكتروني أو من خلال تعبئة الاستمارة الرقمية المخصصة لهذا الغرض عبر الرابط التالي: <https://arabpfm.org/form>.

4.دعوة الوزارات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية إلى تزويد المنظمة بالدراسات والتقارير الفنية الوطنية المرغوب إدراجها في "المكتبة الرقمية للدراسات التعدينية العربية"، والتي تم إطلاقها رسمياً خلال الاجتماع التشاوري العاشر لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية (الرياض: 13 يناير 2026)، دعماً لإثراء محتواها وتعزيز دورها كمرجعية عربية في قطاع التعدين.

5. الموافقة على تطوير "قاعدة الإنتاج التعديني العربي" إلى "بوابة المؤشرات التعدينية العربية" والتي سيتم إطلاقها رسمياً خلال الاجتماع التشاوري القادم لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية بهدف الارتقاء بمنظومة البيانات التعدينية وتوفير مؤشرات ذكية وتفاعلية تدعم صنّاع القرار، مع قيام المنظمة بدعوة الجهات العربية المعنية إلى موافاتها بالبيانات المحدثة (الإنتاج التعديني، الصادرات والواردات، الاحتياطات ومؤشرات وطنية أخرى ذات الصلة).

6. الموافقة على تشكيل «فريق العمل العربي للذكاء الاصطناعي في قطاع الثروة المعدنية»، من متخصصين ذوي خبرات نوعية ممثلين عن الوزارات والهيئات العربية المعنية والجهات ذات الصلة، وذلك لمتابعة تنفيذ أهداف ومخرجات المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي في قطاع الثروة المعدنية، ورفع مخرجاته لأعضاء اللجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية، على أن تتولى المنظمة استكمال الإجراءات المعمول بها في هذا الشأن . <<

القرار رقم 1143 الفقرة 1 و 2 و 3 و 4 و 5 (د.ع 69 - مايو 2026)، الذي ينص على :

- 1.>> الإحاطة علماً بالإجراءات المتخذة بشأن استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035 والتي من بينها عرض الوثيقة خلال اجتماعات الدورة (117) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة، 1-5 / 2 / 2026)، الذي أصدر القرار رقم (2521) الفقرة (1) : "الإحاطة علماً بالموضوعات المقترحة تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (35)".
2. الموافقة على تشكيل "لجنة متابعة تنفيذ استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035 " مكونة من ممثلي وزارات الصناعة والجهات ذات العلاقة، ورفعها للجمعية العامة مع التوصية بالاعتماد.
3. الطلب من المنظمة إعداد "دليل العمل الارشادي للجنة متابعة تنفيذ استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035"، والتوصية للجمعية العامة بتفويض المجلس التنفيذي لاعتماده بعد عرضه على اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.
4. التأكيد على أهمية دعوة الصناديق والجهات التمويلية والمؤسسات الوطنية من القطاعين العام والخاص للمساهمة في تنفيذ برامج ومشروعات استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035، بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة، تعزيزاً للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في الدول العربية.
5. تثمين جهود المنظمة في البدء بتنفيذ المشروعات الواردة في استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035 التي يمكن تنفيذها بالجهود الذاتية، ودعوتها لمواصلة ومتابعة تنفيذ المشاريع الأخرى بعد اعتماد وثيقة الاستراتيجية خلال اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (35) المقبلة. <

ثالثاً - نشاط المجلس التنفيذي بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين :

- حددت (المادة 10) من اتفاقية إنشاء المنظمة وكذلك (المادة 5) من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي / انعقاد المجلس التنفيذي، "أن يعقد المجلس التنفيذي اجتماعين كل عام".

تم عقد أربعة دورات للمجلس التنفيذي منذ بداية فترة ولايته وحتى الآن، وقد شاركت معظم الدول الأعضاء في اجتماعات دورات المجلس العادية، وهي :

الدورة السادسة والستون	(أكادير، 19-21 نوفمبر 2024)
الدورة السابعة والستون	(الرباط، 27-29 مايو 2025)
الدورة الثامنة والستون	(الرباط، 20-22 أكتوبر 2025)
الدورة التاسعة والستون	(الرباط، 12-14 مايو 2026)

مرفق التقارير والقرارات الصادرة عن دورات المجلس

وخلال الدورات السابقة للمجلس التنفيذي المنعقدة أثناء فترة ولايته، قام بمتابعة نشاط المنظمة من خلال الوثائق التي أعدتها الإدارة العامة والمتعلقة بالجوانب الفنية والإدارية والمالية، كما تابع تنفيذ قرارات الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة (الرباط 4 - 6 يونيو 2024).

وفيما يلي أبرز ما قام به المجلس التنفيذي خلال فترة ولايته :

- 1- متابعة تنفيذ أنشطة المنظمة بين دورتي الجمعية العامة، واعتماد تقارير نشاطها بين دورات المجلس.
- 2- متابعة تنفيذ المنظمة لتقارير وقرارات المجلس التنفيذي والجمعية العامة.

- 3- متابعة المنظمة بشأن تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 4- دعوة المنظمة لمواصلة تعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والعربية لدعم التنمية الصناعية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- 5- اعتماد مشاريع المواصفات القياسية العربية بشكل نهائي، والتي بلغت 726 مواصفة خلال هذه الفترة منها 104 مواصفة باللغة العربية و416 مواصفة دولية معتمدة بلغتها الأصلية وتحديث 206 مواصفة موزعة على القطاعات المختلفة، علماً بأن عدد المواصفات العربية بلغ 12349 مواصفة منها 2958 باللغة العربية والباقي 9436 متبناة عن مواصفات دولية بلغتها الأصلية.
- 6- اعتماد تقارير وتوصيات اجتماعات اللجنة العربية العليا للتقييس.
- 7- اعتماد تقارير وتوصيات اجتماعات اللجنة الاستشارية للمترولوجيا.
- 8- اعتماد تقارير وتوصيات اجتماعات اللجنة الاستشارية للثروة المعدنية.
- 9- اعتماد تقرير وتوصيات اجتماعات اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.
- 10- التوصية بالموافقة على مشروع برنامج العمل والموازنة للعامين 2027-2028 للجمعية العامة، بمبلغ 750 000 دولار أمريكي سنوياً. (منها 3 625 000 دولار من مساهمات الدول. والباقي وقدره 1 125 000 دولار من التمويل الذاتي) وبإجمالي مبلغ 9 500 000 دولار أمريكي، وهي نفس الموازنة للسنتين الماليتين 2025-2026.
- 11- حث الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن الفترة (2010-2025).
- 12- الطلب من الدول الأعضاء المعنية المبادرة لسداد متأخراتها منذ عام 1980 ولغاية 2009 ووفقاً للجدولة المعتمدة.
- 13- مراجعة تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة عن عامي 2024 - 2025 والتوصية للجمعية العامة باعتمادهما.
- 14- مراجعة تقرير مراقب الحسابات القانوني عن تدقيق حسابات المنظمة عن عامي 2024 - 2025 والتوصية للجمعية العامة باعتمادهما.
- 15- مراجعة تقرير المراقب الداخلي عن أعمال المنظمة عن عامي 2024 - 2025 والتوصية للجمعية العامة باعتمادهما.
- 16- متابعة موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة.

رابعاً – أداء المنظمة بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين :

عرفت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين خلال الفترة مابين دورتي الجمعية العامة 28 و29 ارتقاء في أدائها شمل الجوانب الفنية والإدارية والمالية والرقابية بفضل دعم الدول الأعضاء للمنظمة من جهة، ومتابعة الإدارة العامة لتطبيق القرارات والتوجهات التي أقرتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

وقد حققت المنظمة خلال هذه الفترة إنجازات هامة من خلال تنفيذها للأنشطة والفعاليات والمبادرات المخططة في برنامج عملها، وبما يتماشى مع قرارات مجالسها التشريعية وأهداف تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، ومن ضمنها : الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للمنظمة حيث تم تبني استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035، من قبل أصحاب المعالي وزراء الصناعة في الدول العربية والتي تم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة تمهيدا لاعتماده من مجلس الجامعة على مستوى القمة .، الاجتماع التشاوري العاشر لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية، ملتقى الفجيرة الدولي التاسع، تلاه مؤتمر الفجيرة الدولي العاشر للتعدين، مؤتمر عُمان الدولي السابع لسلامة وجودة الغذاء، المؤتمر والمعرض الدولي لتكنولوجيا المياه، الملتقى العاشر للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عقد العديد من اجتماعات اللجان الإستشارية والفنية المتضمنة اجتماعات الصناعة، التقييس، والتعدين، ومنها الاجتماعين (60 و 61) للجنة العربية العليا للتقييس، الاجتماع (30 و 31 و 32) للجنة الإستشارية لقطاع ثروة المعدنية، (3) إجتماعات للجنة العربية لمبادرة المعادن المستخدمة في تقنيات الطاقة النظيفة والاجتماع (3 و 4 و 5) للجنة الإستشارية للتنمية الصناعية والجائزة العربية للجودة. بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الفعاليات خارج برنامج العمل، وبما يعمل على تحقيق وتعزيز التكامل الصناعي في المنطقة العربية.

كما نفذت المنظمة العديد من ورش العمل والدورات التدريبية في مختلف مجالات عملها بهدف تنمية وتطوير القدرات الفنية والإدارية العربية وللعاملين بها، وقد تابع "المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية" تنفيذ دوراته التدريبية، بما يعمل على توفير الدعم الفني وتأهيل وتدريب الكوادر العربية وتزويدهم بكافة التطورات والمستجدات وأفضل الممارسات المعترف بها عالميا من خلال نخبة من أفضل الخبراء للرفع من مستوى القدرات والكفاءات والأداء، وتقديم الاستشارات والمعونات الفنية المتخصصة، لتلبية احتياجات الصناعات العربية، وبما يعزز دور المنظمة كبيت خبرة عربي.

وقد عملت المنظمة خلال هذه الفترة في إطار خطة عملها، بدورٍ محوري يستند إلى التوجهات الحالية والمستقبلية لبرامجها وأنشطتها، وذلك من خلال تطوير وإطلاق عددٍ من المبادرات النوعية وتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج الفنية الهامة، بما يواكب التوجهات العالمية ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويأتي ذلك من خلال مراعاة وتبني السياسات والتدابير اللازمة للارتقاء بالقطاعين الصناعي والتعديني وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات العربية، وتشمل :

أولا : مبادرات وبرامج فنية في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي :

تولي المنظمة اهتمامًا خاصًا بالصناعات المستقبلية، وبوجه خاص تقنيات الذكاء الاصطناعي، لما لها من دور فاعل في تحسين مستويات الكفاءة والأداء، وما توفره من فرصٍ واعدة لتطوير القطاعين الصناعي والتعديني. حيث تعمل على إدماج هذه التقنيات ضمن برامجها ومبادراتها وتوظيفها في مشاريعها، بما يتماشى مع متطلبات

التنمية الصناعية المستدامة، ويسهم في إرساء قاعدة صناعية عربية قادرة على مواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة وكالاتي :

- **منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية (APIP):** تواصل المنظمة تطويرها باعتبارها

أول منصة رسمية متخصصة تدعم منظومة الصناعة والتعدين العربي، حيث شهدت تطورًا ملحوظًا في حجم المحتوى ومستويات التفاعل والاستخدام. وقد ارتفع عدد المنشآت الصناعية والتعدينية المسجلة على المنصة إلى أكثر من 72.000 منشأة، موزعة على 33 قطاعًا صناعيًا وتعدينيًا إلى جانب إتاحة أكثر من 1,000 فرصة استثمارية. كما تجاوز عدد مرات الدخول على المنصة 9 ملايين دخول، بما يعكس اتساع نطاق الاستخدام وتعزيز الثقة في خدماتها إضافة إلى:

- لوحات تحكم ذكية: تعتمد على ذكاء الأعمال لتمكين المنشآت من تكوين رؤية تحليلية لبياناتهم.
- تطبيقات الجوال: تطبيق يعمل على نظامي iOS و Android لتسهيل الوصول للمستخدمين عبر الهواتف الذكية والألواح الإلكترونية.
- متجر إلكتروني مجاني: توفير متاجر مجانية للمنشآت لعرض منتجاتها والتواصل المباشر مع الموردين.
- مؤشرات ذكاء الأعمال.
- مجانية التسجيل وإدخال البيانات.
- حملات ترويجية مدفوعة.

كما تعمل المنظمة في إطار خطتها المستقبلية لتطوير المنصة بإضافة معارض افتراضية قطاعية متخصصة تخدم المنشآت الصناعية والتعدينية العربية الصغيرة والمتوسطة، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي وتنمية التجارة البينية وجذب الاستثمارات للمنطقة العربية.

- **المنصة العربية لمعادن المستقبل (APFM):** شهدت تطورًا وفق نهج مرحلي متدرج، شمل معادن الطاقة النظيفة، ثم المعادن الصناعية، وانتهى بمعادن الأمن الغذائي، بما جعلها مرجعًا عربيًا موحدًا للبيانات الجيولوجية والاستثمارية.

كما تقوم المنصة بـ :

- توفير المعلومات حول معادن المستقبل المتوفرة في الدول العربية وتقديم نبذة عن بيئتها الجيولوجية في كل دولة، نبذة تعريفية عن معادن الطاقة النظيفة والمعادن الصناعية وتاريخها ومصادرها في الطبيعة.
- عرض حجم وتطور إنتاج المعادن في الدول العربية ومقارنته بالإنتاج العالمي باستخدام نظام ذكاء الأعمال (Power Bi). تقديم مراحل تعزيز القيمة المضافة للمعادن من الاستكشاف إلى التصنيع.
- توفير بيانات الطلب العالمي على معادن الطاقة النظيفة وفقًا لسيناريو الحياد الكربوني لعام 2050 وسيناريو السياسات المعلنة (المصدر: وكالة الطاقة الدولية)، وعرضها باستخدام نظام ذكاء الأعمال (Power Bi) الذي يتيح إمكانية التعرف على الطلب العالمي لكل معدن.
- الفرص الاستثمارية التعدينية الواردة من الوزارات والجهات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية، من خلال توفير بطاقة موجزة عن الفرصة وربط الفرص الاستثمارية بالموقع الإلكتروني الخاص بها، مع إمكانية توفير معلومات إضافية عن كل فرصة.
- أسعار المعادن بصورة حية ومحدثة كل 60 ثانية من مصادر موثوقة عالميًا وعرضها بصورة جيدة تتيح اختيار المعدن والفترة، مع إمكانية توفير الأسعار السابقة لكل معدن وفقًا لما هو متاح.
- الخريطة العربية (نافذة تفاعلية باستخدام نظام Arc GIS Server)
- توفير معلومات دقيقة ومحدثة حول معادن الأمن الغذائي ومواقع تواجدها في الدول العربية.
- التعريف بالفرص الاستثمارية التعدينية المرتبطة بهذه المعادن، لتعزيز استدامة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

- دعم سلسلة القيمة لمعادن الأمن الغذائي من الاستكشاف إلى الاستخدام، لضمان حسن استغلال الموارد المعدنية الزراعية.
- تسليط الضوء على أهم التطبيقات الزراعية التي تدخل فيها معادن الأمن الغذائي.

- **المكتبة الرقمية للدراسات التعدينية العربية:** تم الإطلاق الرسمي للمكتبة خلال الاجتماع التشاوري العاشر لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية (يناير 2026)، لتكون بذلك خطوة استراتيجية نحو التحول الرقمي في قطاع التعدين العربي. وهي مكتبة رقمية تشمل العديد من الوثائق الخاصة بقطاع التعدين، تشمل الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير والوثائق الفنية المتوفرة لدى المنظمة. وتبرز المكتبة الرقمية كمرجع علمي موحد يهدف إلى دعم تطوير قطاع الثروة المعدنية وتعزيز استدامته، من خلال إتاحة المعرفة المتخصصة وتسهيل الوصول إلى المعلومات، مستفيدة في ذلك من تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تُمكن المستخدمين من البحث السريع، وتحليل المعلومات بكفاءة، والحصول على تجربة استخدام متقدمة .
- **المنصة العربية للمؤشرات الصناعية :** تقوم المنظمة بتطوير منصة رقمية شاملة لعرض وتحليل المؤشرات الصناعية في الدول العربية، بهدف دعم صناع القرار والباحثين والمهنيين بالقطاع الصناعي. من خلال توفير قاعدة بيانات موثوقة ومحدثة للمؤشرات الصناعية تساهم في تعزيز التخطيط الاستراتيجي والتنموي، ودعم التكامل الصناعي بين الدول العربية.
- **قاعدة بيانات انتاج الخامات التعدينية في الدول العربية :** تعتبر منصة رقمية تفاعلية توفر بيانات ومؤشرات حول تطور إنتاج الخامات التعدينية في الدول العربية، مع إمكانية مقارنتها بالإنتاج العالمي منذ عام 2010، لدعم المختصين والمستثمرين وصناع القرار.

ثانيا : المبادرات النوعية والبرامج الرئيسية والمشاريع الفنية للمنظمة :

- **المبادرة العربية للمعادن المستخدمة في تقنيات الطاقة النظيفة:** تشمل المبادرة على برامج وأنشطة ضمن خطة عمل مقترحة سيتم تنفيذها بالتعاون مع الدول العربية من خلال إنشاء "اللجنة العربية لمبادرة المعادن المستخدمة في تقنيات الطاقة النظيفة" والتي تم الموافقة عليها من قبل أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية في اجتماعهم التشاوري الثامن (الرياض، يناير 2022). تهدف المبادرة إلى:

- مواكبة الإستراتيجيات العالمية نحو مواجهة التغير المناخي،
- المساهمة في جعل المنطقة العربية مركز تعديني مستدام لإنتاج معادن الانتقال الطاقى،
- مساعدة الدول العربية على صياغة وتنفيذ إطار تنظيمي لإدارة الموارد المعدنية المستخدمة في تكنولوجيات الطاقة النظيفة،
- تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والاستفادة من الثروات المعدنية العربية،
- تحسين قدرة الدول العربية على استعمال التكنولوجيات والابتكارات الجديدة وتسخيرها للأعمال التعدينية،
- وضع قطاع التعدين ضمن القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني،
- رسم خارطة طريق للدول العربية نحو الاستغلال الأمثل للمعادن المستخدمة في تكنولوجيات الطاقة النظيفة،
- تطوير سلسلة القيمة استكشاف إنتاج، تصنيع وتسويق للمعادن المستخدمة في مجال الطاقة النظيفة،
- زيادة الفرص الاستثمارية التعدينية القائمة على معادن الطاقة النظيفة،
- بناء القدرات والخدمات الاستشارية في إدارة قطاع التعدين تحديداً بمجال المعادن المستخدمة في الطاقة النظيفة.

- **خارطة الطريق الإسترشادية لمعادن الانتقال الطاقى بالمنطقة العربية:** هي إحدى مخرجات المبادرة العربية

للمعادن المستخدمة في تقنيات الطاقة النظيفة، التي اقترحتها المنظمة بهدف تعزيز مكانة هذه المعادن بوصفها من المعادن الحرجة داخل المنطقة العربية، وتمكين الدول العربية من حجز موقع متقدم على الخريطة العالمية لإنتاج وتصدير معادن المستقبل، إلى رسم ملامح تطوير قطاع معادن الانتقال الطاقى في الدول العربية بما ينسجم مع التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات.

و تركز خارطة الطريق على تمكين الدول العربية من دخول سلاسل القيمة العالمية لمعايير الانتقال الطاقى، عبر (4) ركائز رئيسية و (25) مبادرة تنفيذية تتعلق بالاستكشاف، التعدين، التكرير، التصنيع، إعادة التدوير، وتنمية القدرات، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر. وكذلك تتيح المبادرة إمكانية تفعيل أي من المبادرات المقترحة مستقبلاً من خلال مشاريع تنفيذية مشتركة أو وطنية، بما يدعم بناء قطاع معدني عربي مستدام.

● **الإستراتيجية العربية للتكامل الصناعي العربي 2025 – 2035:** أعدت المنظمة مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي بالتعاون مع منظمة الخليج للإستشارات الصناعية (جويك) وقد تم تبني الإستراتيجية من قبل أصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون الصناعة في الدول العربية خلال الإجتماع الإستثنائي للجمعية العامة للمنظمة (الرياض، 3 نوفمبر 2025)، والتي تم عرضها على المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته الأخيرة تمهيدا لاعتماده من مجلس الجامعة على مستوى القمة، حيث تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز الصناعات الوطنية وكذلك بناء قاعدة صناعية عربية مشتركة قادرة على المنافسة عالمياً. وتشمل ثمانية (8) برامج رئيسية وتضم خمسين (50) مشروعاً تغطي معظم المجالات الصناعية والتنمية.

● **الجائزة العربية للجودة:** تستمر المنظمة في تنظيم الجائزة العربية للجودة كأحد المشاريع الداعمة للصناعة العربية وبما يلبي تشجيع وتطوير الصناعة العربية، والإرتقاء بجودة المنتجات وتعزيز تنافسية المصانع العربية في الأسواق المحلية والدولية، وقد تم عقد الدورة الثالثة للجائزة العربية للجودة على هامش الإجتماع (60) للجنة العربية العليا للتقييس، وتم الإعلان عن الشركات العربية الفائزة بالجائزة العربية للجودة.

● **الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة للأعوام 2024-2028:** تعمل المنظمة على تنفيذ الأنشطة والمشاريع المتضمنة في محاور الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة 2024-2028 وبما يلبي دعم وتطوير البنية التحتية للجودة في الدول العربية، وتقديم الدعم في مجالات المواصفات واللوائح الفنية، تقييم المطابقة، المتولوجيا، وسلامة الغذاء.

● **البرنامج العربي للحلال:** بهدف تسهيل التبادل التجاري للمنتجات الحلال، تم الإطلاق الرسمي للبرنامج العربي للحلال خلال الاجتماع الـ 61 للجنة العربية العليا للتقييس (الرباط 11-12 فبراير 2026) ودعوة الدول العربية الراغبة في الانضمام إليه إلى مخاطبة المنظمة رسمياً بهذا الشأن. حيث يمثل إحدى أبرز المبادرات الاستراتيجية التي تتبناها المنظمة. بهدف إنشاء إطار عربي موحد لتنظيم قطاع الحلال وبما يساهم في تعزيز التجارة البينية لمنتجات الحلال. كما يوضح البرنامج القواعد والإجراءات اللازمة لمنح علامة "الحلال العربية" ويعد بمثابة تأسيس لمنظومة اعتراف متعدد الأطراف، بشهادة وعلامة الحلال العربية، بين الدول العربية المنظمة إليه، كذلك فإن المنظمة هي المالكة لعلامة الحلال العربية وما يترتب عليها من حقوق ملكية وقانونية، ويمكن تشغيلها (إدارتها) من خلال الجهات المعنية (جهات منح الشهادات) من الدول الأعضاء أوجهات التعيين الحلال في الدول العربية والإسلامية، وذلك وفقاً للممارسات الدولية في هذا المجال والإجراءات المقررة في هذا البرنامج. حيث أبدت (8) دول عربية رغبتها في الانضمام إلى البرنامج حتى تاريخه : المملكة الأردنية الهاشمية – دولة الإمارات العربية المتحدة - الجمهورية التونسية - المملكة العربية السعودية - دولة فلسطين – دولة ليبيا - جمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

● **المبادرة العربية للدستور الغذائي :** المنظمة مستمرة في العمل على مشروع دستور الأغذية بالتعاون مع الجمعية العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GForSS) بهدف ترسيخ ودعم المشاركة الفعالة للوفود من الدول العربية في فعاليات هيئة الدستور الغذائي وكذلك في أنشطة وضع مواصفات الأغذية الدولية وإعداد مواقفها مع مراعاة احتياجات وخصوصية المنطقة العربية والتأثير المحتمل لمعايير الأغذية المقترحة. حيث تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة تشمل اجتماعات تنسيقية ودورات تدريبية في إطار بناء القدرات الفنية للدول العربية في هذا المجال.

إضافة إلى مبادرات نوعية وبرامج رئيسية ومشاريع فنية للمنظمة وهي في طور التنفيذ :

- بوابة لربط الصناعة بمؤسسات البحث العلمي والإبتكار .
- مبادرة التحول الرقمي في قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي في قطاع الثروة المعدنية .
- بوابة المؤشرات التعدينية العربية.
- المكتبة الرقمية الذكية.

كما تم إعداد عدد من الدراسات والإصدارات دعما للمختصين والباحثين في الدول العربية من بينها : النظام الإسترشادي التعديني للدول العربية، دراسة إعادة تأهيل المناجم والمحاجر القديمة لتحقيق تنمية مستدامة، خارطة الطريق الإسترشادية لمعادن الإنتقال الطاقى بالمنطقة العربية، الدليل الإرشادي العربي لنماذج تقييم المطابقة ، كتيب المؤشرات الاقتصادية والصناعية في الدول العربية ، مجلة التنمية الصناعية العربية.

وكذلك، تواصل المنظمة جهودها المستمرة في تعزيز روابط التعاون والشراكة مع العديد من الهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة، على سبيل المثال: المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، اللجنة الدولية الكهرو تقنية (IEC) الجمعية العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GFORSS)، منظمة الخليج للإستشارات الصناعية (جويك) معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اتحاد الجامعات العربية، حيث عززت علاقات التنسيق مع هذه الجهات. كما عملت المنظمة على إبرام اتفاقيات تعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وجامعة الصناعات المعدنية الميكانيكية والالكتروميكانيكية FIMIME وكذلك مذكرات تفاهم مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ، المركز الدولي للتحول الصناعي FNCITE و مع التمثيل الخارجي لاتحاد الاقتصاد الفيدرالي الألماني للشركات المتوسطة وصغيرة الحجم سعيا إلى التعاون والتنسيق في مجال الدعم الفني وتبادل الخبرات والاستشارات الفنية، وأيضا التعاون في مجال الإبداع والابتكار وتقنية المعلومات ونشر التوعية في مجالات الصناعة، التقييس و التعدين بشكل عام.

وتواصل المنظمة جهودها بشكل فعال في تنسيق الموقف العربي في المؤتمرات الدولية، و مختلف أنشطة الحوار بين الدول العربية والدول الأخرى التي تتعلق بقضايا التنمية الصناعية، التعدين، والمواصفات والمقاييس وكذلك حشد الدعم لتعزيز تواجد الدول العربية في المناصب القيادية والمجالس التشريعية واللجان التنفيذية للمنظمات الإقليمية والدولية. وبما يعمل على تحقيق طموحات دولنا العربية.

خامسا- الوضع المالي :

1- مساهمات الدول :

بلغ عدد الدول المسددة لمساهمتها :

- 9 دول في عام 2024 بنسبة سداد بلغت 58% من إجمالي حصص الدول.
- 10 دول في عام 2025 بنسبة سداد بلغت 52% من إجمالي حصص الدول.

2- التمويل الذاتي :

عام 2024

حققت المنظمة تمويل ذاتي بلغ **806.116** دولار أمريكي، ما يعادل 72 % من المبلغ المطلوب 1 125 000 دولار أمريكي، منها :

- مبلغ **342.696** دولار أمريكي داخل الموازنة.
- مبلغ **463. 420** دولار أمريكي تمويل ذاتي لفعاليات خارج الموازنة.

عام 2025

حققت المنظمة تمويل ذاتي بلغ **738 . 415** دولار أمريكي، ما يعادل 66% من المبلغ المطلوب 1 125 000 دولار أمريكي، منها :

- مبلغ **348.300** دولار أمريكي داخل الموازنة.
- مبلغ **390 .115** دولار أمريكي تمويل ذاتي لفعاليات خارج الموازنة.

وأمام هذا الوضع، وبالرغم من استمرار توجه الإدارة العامة إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية، إلا أن هذا الجهد الذي نتج عنه تنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات خلال الفترة الأخيرة فإنه لن يشكل بديلا عن قيام الدول الأعضاء من سداد مساهماتها ومتأخراتها خاصة في ظل توسع وتنوع أنشطتها ومجالات عملها الذي يواكب التحولات الاقتصادية، وما يضيفه من أعباء جديدة وحاجة إلى استقطاب الكوادر العربية الكفوءة لتنفيذ الأنشطة والفعاليات.

وبهذه المناسبة يلتزم المجلس التنفيذي للمنظمة من الجمعية العامة الموقرة اتخاذ القرار المناسب لبحث والتأكيد على الدول المعنية لتسديد ما عليها من مساهمات ومتأخرات، لتتمكن المنظمة من الوفاء بالتزاماتها.

المرفقات

**تقارير وقرارات
دورات المجلس التنفيذي
66 ، 67 ، 68 ، 69**



المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

الدورة السادسة والستون للمجلس التنفيذي

التقرير والقرارات

(أكادير- المملكة المغربية، 19-21 نوفمبر 2024)



تقرير وقرارات الدورة السادسة والستون للمجلس التنفيذي (أكادير - المملكة المغربية، 19-21 نوفمبر 2024)

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين دورته السادسة والستون في مدينة أكادير بالمملكة المغربية خلال الفترة 19-21 نوفمبر 2024، بمشاركة أعضاء المجلس التنفيذي من الدول التالية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية
 2. دولة الإمارات العربية المتحدة
 3. مملكة البحرين
 4. المملكة العربية السعودية
 5. جمهورية السودان
 6. جمهورية العراق
 7. دولة فلسطين
 8. دولة قطر
 9. دولة الكويت
 10. جمهورية مصر العربية
 11. المملكة المغربية
- بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتعذر حضور كل من:

- سلطنة عمان
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

(مرفق رقم 1: قائمة بأسماء رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة)



أولاً : الافتتاح

افتتح الاجتماع سعادة المهندس عادل صقر الصقر - المدير العام للمنظمة بكلمة استهلها بتقديم أسى عبارات الامتنان والعرفان لمقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ملك المملكة المغربية عرفاناً وإكباراً لما يوليه جلالته من عناية ورعاية للمنظمة وعلى ما تلقاه المنظمة من حكومة جلالته الرشيدة من دعم دائم لتتمكن من تنفيذ برامج عملها في أحسن الظروف، ورحب برؤساء وأعضاء المجلس التنفيذي، شاكرًا لهم حضورهم وتحملهم عناء السفر، متمنياً لهم طيب الإقامة في أرض المملكة المغربية المضيافة.

ثم أعرب عن شكره لجهة سوس ماسة، غرفة التجارة والصناعة والخدمات سوس ماسة وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات على ما أضفوه من استضافة كريمة على أشغال الدورة السادسة والستين للمجلس التنفيذي الموقر وحسن الاستقبال وكرم الضيافة.

وتقدم بخالص الشكر لسعادة الأستاذ قيصر أحمد الهاشمي - رئيس الدورة الخامسة والستون للمجلس التنفيذي ومستشار شؤون التنمية لوزارة الصناعة والمعادن بجمهورية العراق على جهوده القيمة في دعم ومتابعة أنشطة المنظمة خلال رئاسته المتميزة للدورة السابقة للمجلس الموقر، ثم رحب بسعادة المهندس حيدر حجة - الرئيس التنفيذي لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وثمان تواجد دولة فلسطين في هذا الاجتماع رغم الظروف الصعبة التي يمر بها الشعب العربي الفلسطيني، مؤكداً على تحقيق الشعب الفلسطيني لأهدافه في الحصول على حقوقه المشروعة. وتمنى لسعادته كامل التوفيق والنجاح في توليه رئاسة أشغال الاجتماع والخروج بقرارات هامة تساهم في تعزيز التكامل الصناعي والتعديني العربي.

Sakr

سكّر

كما رحب بأعضاء المجلس التنفيذي الذين يشاركون لأول مرة ، وبسعادة الوزير المفوض الدكتور رائد علي صالح الجبوري - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، شاكرًا له تعاونه المقدر مع المنظمة.

بعد ذلك أكد سعادة المدير العام على حرص المنظمة المستمر على تنفيذ ومتابعة أنشطتها وفعاليتها ضمن خطة برنامج عملها ، وتطوير العديد من البرامج والأنشطة الفنية الهادفة وترجمة مخرجاتها بشكل ملموس لتحقيق طموحات الدول العربية. مؤكداً على قيام المنظمة بمواصلة تعزيز علاقات الشراكة والتعاون ونسج علاقات جديدة في مجالات عملها مع الجهات ذات العلاقة .

وأشار سعادته على جهود المنظمة المستمرة ودورها في دعم الدول العربية على تقلد المناصب القيادية في المنظمات الإقليمية والدولية بفضل التعاون والتنسيق الدائم مابينها وبين الدول الأعضاء في توحيد المواقف، حيث تقدم بالتهنئة لجمهورية مصر العربية على ترأسها لمنظمة التقييس الدولية - الأيزو للفترة 2026-2028، ولدولة الإمارات العربية المتحدة على عضوية مجلس إدارة كل من الأيزو واللجنة الدولية الكهروتقنية (IEC).

كما أحاط المجلس الموقر بتزامن أشغال هذا الاجتماع مع انعقاد " الملتقى العربي الدولي العاشر للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقام بدعوتهم لحضور الجلسة الافتتاحية والفعاليات المصاحبة له .

ثم ألقى سعادة الأستاذ قيصر أحمد الهاشمي، مستشار شؤون التنمية في وزارة الصناعة والمعادن بجمهورية العراق ورئيس الدورة السابقة، كلمة أعرب فيها عن شكره وامتنانه للمدير العام المهندس عادل صقر الصقر وبجهود جميع العاملين على تعاونهم المثمر والبناء خلال فترة ترأس جمهورية العراق لأشغال المجلس، مشيداً بانجازات المنظمة التي تحققت خلال الفترة الماضية ومنها المنصة العربية لمعادن المستقبل (APFM) ، كأول منصة معلوماتية وتفاعلية رسمية للمعادن في المنطقة العربية، وكذلك استراتيجية التكامل الصناعي العربي التي تسعى المنظمة من خلالها لرفع الانتاجية وتدعيم الروابط الصناعية والشراكة التكاملية بين الدول العربية.



عقب ذلك، تم تسليم رئاسة الدورة الحالية لسعادة المهندس حيدر حجه - الرئيس التنفيذي لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بدولة فلسطين الذي ألقى بدوره كلمة توجه بها بالشكر لسعادة الأستاذ قيصر أحمد الهاشمي - مستشار شؤون التنمية لوزارة الصناعة والمعادن بجمهورية العراق على ترأسه المتميز للدورة السابقة، مشيداً بجهود الإدارة العامة للمنظمة في تنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة في مجالات عملها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة.

وفي الأخير، ألقى سعادة الوزير المفوض الدكتور رائد علي صالح الجبوري - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كلمة تقدم بها بالشكر للمملكة المغربية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، كما نقل تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية ودعا المنظمة إلى الاستمرار في تعزيز علاقة التعاون والشرابة مع المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية لتنفيذ البرامج والأنشطة ذات الاهتمام المشترك كما تمنى لأشغال المجلس كامل التوفيق والنجاح، منوهاً بدور المنظمة وعلى رأسها سعادة المدير العام المهندس عادل صقر الصقر، كبيت خبرة عربي في مجالات اختصاصها. الصناعة، التقييس والتعدين.

وقد شهدت الجلسة الافتتاحية للمجلس التنفيذي التوقيع على اتفاقيتي تعاون بين المنظمة وكل

من:

- جامعة الصناعات المعدنية الميكانيكية والالكتروميكانيكية (FIMME) - المملكة المغربية.
- المركز الدولي للتحويل الصناعي (INCIT) - جمهورية سنغافورة.

ثانياً: تشكيل لجنة الصياغة

تم تشكيل لجنة الصياغة من ممثلي الدول التالية:

■ جمهورية السودان

■ المملكة المغربية

بالإضافة إلى الإدارة العامة للمنظمة.



ثالثا : إقرار جدول أعمال الدورة

عرضت الإدارة العامة بنود مشروع جدول الأعمال.

وبعد المناقشة، أقر المجلس التنفيذي جدول أعماله على النحو التالي:

القرار رقم 1093:

- | | |
|------------------|---|
| البند الأول | : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي (65) و(66). |
| البند الثاني | : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (65) للمجلس التنفيذي. |
| البند الثالث | : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) للجمعية العامة. |
| البند الرابع | : قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 114- القاهرة، سبتمبر 2024) وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي - (الاجتماع 33- القاهرة، يوليو 2024) "المعنية بها المنظمة" |
| البند الخامس | : تقارير وتوصيات اللجان: |
| | • الاجتماع السادس عشر للجنة المتروولوجيا. |
| | • الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية. |
| | • الاجتماع الثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية |
| البند السادس | : مستجدات مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي. |
| البند السابع | : المنصة العربية لمعادن المستقبل (APFM). |
| البند الثامن | : تطورات منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية (APIP.Online). |
| البند التاسع | : موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة. |
| البند العاشر | : الأعمال الموكلة للمدير العام المساعد. |
| البند الحادي عشر | : موعد ومكان عقد الدورة (67) للمجلس التنفيذي. |

رابعاً: مناقشة بنود جدول الأعمال

ناقش المجلس التنفيذي البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة واتخذ بشأنها القرارات التالية:

البند الأول : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي
(65) و(66)

القرارات رقم 1094:

اطلع المجلس على تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين (65 و66) للمجلس التنفيذي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.
2. استمرار المنظمة في تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والعربية لتنفيذ البرامج والأنشطة ذات الاهتمام المشترك في مجالات الصناعة، التقييس والتعدين، وبما يخدم متطلبات وتطلعات الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
3. دعوة الوزارات العربية المعنية والجهات ذات العلاقة للاستفادة من البرامج التدريبية التي ينفذها المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وبما يمكن من تنمية قدرات وكفاءات الكوادر العربية.
4. دعوة الوزارات العربية المعنية بشؤون الصناعة والتعدين لموافاة المنظمة بمقترحاتها واحتياجاتها بشأن البرامج التدريبية والاستشارات الفنية لتضمينها ضمن الخطط التدريبية للمعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.



5. دعوة الوزارات العربية والجهات ذات الصلة على توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في مجال التدريب وبما يمكن من تنفيذ دورات تدريبية نوعية متخصصة في مجالات الصناعة والتقييس والتعدين.
6. تقديم التهنئة إلى جمهورية مصر العربية بمناسبة حصول سعادة الدكتور المهندس خالد حسن صوفي - رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة على منصب رئيس المنظمة الدولية للتقييس (ISO) للفترة 2026-2028.
7. تقديم التهنئة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بمناسبة حصول سعادة الدكتورة فرح الزرعوني / وكيل الوزارة المساعد لقطاع المواصفات والتشريعات بوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على مقعد في مجلس إدارة المنظمة الدولية للتقييس (ISO) للفترة 2025-2027، ومقعد في مجلس إدارة اللجنة الدولية الكهروتقنية (IEC) للفترة 2025-2027.
8. التأكيد على الوزارات المعنية بالدول العربية الاستمرار في موافاة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس بالبيانات والاحصائيات الرسمية لتمكينها من إعداد الدراسات والتقارير وتحديث قواعد المعلومات وأنظمة ذكاء الأعمال .
9. التنويه بجهود المنظمة المبذولة في تنسيق الموقف العربي وحشد الدعم لتعزيز تواجد الدول العربية في المناصب القيادية والمجالس التشريعية للمنظمات الإقليمية والدولية.
10. شكر الإدارة العامة للمنظمة على إنجازاتها بين دورتي المجلس وتنفيذ أنشطتها وبرامج عملها وبما يخدم قطاعي الصناعة والتعدين والدول العربية.

البند الثاني : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (65) للمجلس التنفيذي

القرار رقم 1095:

اطلع المجلس على تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة الخامسة والستون للمجلس التنفيذي للمنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:



قرر

1. اعتماد التقرير.
2. توجيه الشكر لسعادة الأستاذ قيصر أحمد الهاشمي- مستشار شؤون التنمية لوزارة الصناعة والمعادن بجمهورية العراق على جهوده المبدرة في رئاسة وإدارة أعمال اجتماعات الدورة الخامسة والستين وحرصه على متابعة تنفيذ قراراتها.
3. شكر الإدارة العامة للمنظمة على حسن متابعة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي.

البند الثالث : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) للجمعية العامة

القرار رقم 1096:

اطلع المجلس على تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثامنة والعشرون للجمعية العامة للمنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.
2. شكر الإدارة العامة للمنظمة على حسن متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة.

البند الرابع : قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 114- القاهرة، سبتمبر 2024)

وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(الاجتماع 33- القاهرة، يوليو 2024) "المعنية بها المنظمة"



القرار رقم 1097:

اطلع المجلس على وثيقة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 114- القاهرة، سبتمبر 2024)، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قرر

الإحاطة علما بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ودعوة المنظمة لمواصلة الالتزام بتنفيذها.

البند الخامس : تقارير وتوصيات اللجان:

- الاجتماع السادس عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا
- الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.
- الاجتماع الثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية.

1. الاجتماع السادس عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا

القرار رقم 1098:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الاجتماع السادس عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

- اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع السادس عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا.
2. الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية

القرار رقم 1099:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:



قرر

1. اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.
2. التأكيد على أهمية مشاركة ممثلي وزارات الصناعة في اجتماعات اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية، ودعوة الوزارات التي لم تُسمَّ ممثلها في اللجنة إلى تسمية ممثل عنها وموافاة المنظمة ببيانات التواصل معه.
3. دعوة أعضاء اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية إلى الالتزام بالبرامج الزمنية المتضمنة بتوصيات اجتماعاتها، وبالرد وابداء الملاحظات على مراسلات المنظمة ضمن الأجل المحددة لذلك.
4. التأكيد على ضرورة تنسيق جهود البحث والتطوير والابتكار في المجالات ذات العلاقة وتفعيل آليات الربط بين الصناعة والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العلمي، وتعزيز التعاون بين منظومات الابتكار وريادة الأعمال.

3. الاجتماع الثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية

القرار رقم 1100:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الاجتماع الثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية.
2. اعتماد "دليل عمل اللجنة العربية لمبادرة المعادن المستخدمة في تقنيات الطاقة النظيفة".

البند السادس : مستجدات مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي

القرار رقم 1101:

اطلع المجلس على وثيقة مستجدات مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. تقديم الشكر والتقدير للوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين في الدول العربية التي قامت بتسمية ممثل عنها للتعاون مع الفريق الاستشاري الفني المكون من خبراء المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (أيدسمو) ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك).
2. دعوة ممثلي الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين في الدول العربية إلى مواصلة التعاون مع الفريق الاستشاري الفني المكلف بإعداد وثيقة مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي وتزويده بالبيانات والإحصاءات المحدثة والوثائق المطلوبة والاطلاع على الإحصاءات والبيانات الأخرى التي تم تجميعها من طرف الفريق من المصادر الوطنية والدولية المبينة في الملفات الإلكترونية المخصصة لبيانات كل دولة واعتمادها.
3. التأكيد على أهمية تعاون الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين في الدول العربية مع الفريق الاستشاري الفني المكلف بإعداد وثيقة مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي وتزويده بالبيانات والإحصاءات المحدثة والوثائق المطلوبة. ودعوة الوزارات الأخرى التي لم تُواف المنظمة باسم ممثلها، إلى تسميته وموافاتها ببيانات التواصل ليتسنى التنسيق معه وبرمجة اجتماع عن بُعد (مرئي) مع الفريق الاستشاري على غرار ما تم مع ممثلي الوزارات الأخرى.
4. الإشادة بالتعاون البناء بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (أيدسمو) ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) لإعداد وثيقة مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي، وتثمين الجهود المبذولة من المنظمين والإنجازات المحققة لإعداد هذا المشروع الهام.



البند السابع : المنصة العربية لمعادن المستقبل (APFM)

القرار رقم 1102:

اطلع المجلس على وثيقة المنصة العربية لمعادن المستقبل (APFM)، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. دعوة الوزارات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية بتزويد المنظمة بالبيانات الفنية والجيومكانية (على هيئة Excel/Shape File) لمعادن الطاقة النظيفة والمعادن الصناعية وفرص استثمارها بدولهم من خلال تعبئة الاستمارة الرقمية الخاصة بذلك عبر الرابط الإلكتروني: <https://arabpfm.org/form> بهدف مواصلة تحديث وتطوير "المنصة العربية لمعادن المستقبل" APFM.
2. قيام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بدعوة الجهات ذات العلاقة لدعم ورعاية "المنصة العربية لمعادن المستقبل" للمساهمة في تطوير أعمالها.
3. دعوة الدول العربية للترويج للمنصة العربية لمعادن المستقبل (APFM) بالوسائل المتاحة مع إمكانية وضع رابطها <https://arabpfm.org> على الموقع الإلكتروني للجهات المعنية لتكون وسيلة للتعريف بخدمات ومخرجات المنصة لكافة المختصين في قطاعي التعدين والصناعة.
4. تقديم الشكر للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين واثمين جهودها في إنجاز "المنصة العربية لمعادن المستقبل" APFM، لخدمة الفاعلين في قطاع التعدين وإضافة المعادن الصناعية بالمنصة كأصدار ثاني لها، نظراً لأهمية هذه المعادن كمورد رئيسي في إقامة صناعات تحويلية تدعم الاقتصاد الوطني.

البند الثامن : تطورات منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية
العربية. (APIP.Online)

القرار رقم 1103:

اطلع المجلس على وثيقة منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية (APIP.Online) واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. التأكيد على نقاط اتصال "منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية" APIP.online، بتدقيق رخص المنشآت المسجلة على المنصة للرفع من موثوقية بياناتها ودعم أنشطتها.
2. دعوة الدول العربية للترويج للمنصة العربية لمعادن المستقبل (APFM) بالوسائل المتاحة مع إمكانية وضع رابطها arabpfm.org على الموقع الإلكتروني للجهات المعنية لتكون وسيلة للتعريف بالخدمات المجانية للمنصة ومخرجاتها لكافة الفاعلين في قطاعي الصناعة والتعدين .
3. دعوة الوزارات العربية المعنية والجهات ذات العلاقة إلى حث المنشآت الصناعية والتعدينية على إضافة منتجاتها العربية على "منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية" APIP.online، للترويج للمنتج العربي على نطاق واسع عربيا ودوليا.
4. تكليف المنظمة بدراسة سبل التعاون والتنسيق مع المنصات الرقمية العربية الرسمية ذات الصلة بقطاعي الصناعة والتعدين لتدقيق وتحديث بيانات المنشآت المسجلة على المنصة.
5. قيام المنظمة بمواصلة جهودها في عقد ورشات عمل تعريفية لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية بالتنسيق مع الجهات المعنية والاتحادات والغرف النوعية لفائدة المنشآت الصناعية والتعدينية في الدول العربية .

6. تقديم الشكر للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وتأمين جهودها في إنجاز " منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية" APIP.online، لتعزيز التعاون الصناعي بين الدول العربية وربط العروض والطلبات في قطاعات متنوعة مثل التعدين والتصنيع.

البند التاسع : موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة

القرار رقم 1104:

اطلع المجلس على وثيقة موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. التأكيد على إلزامية سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بأسرع الأجل، وفقاً لنص المادة (52) من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي تنص على: " تدفع حصص الدول الأعضاء سنوياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التي تستحق عنها هذه المساهمة حصراً في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي وبعملة الموازنة".
2. حث الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن الفترة (2010-2023).
3. الطلب من الدول الأعضاء المعنية المبادرة لسداد متأخراتها منذ عام 1980 ولغاية 2009 ووفقاً للجدولة المعتمدة.
4. تقديم الشكر للدول التي سددت مساهماتها في موازنة المنظمة بين دورتي المجلس الخامسة والستين والسادسة والستين.
5. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين دعوة الدول الاعضاء المعنية بالاستفادة من الحوافز التي تضمنها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2275 ، د.ع (105) بتاريخ 2020/02/06 .



6. قيام أعضاء المجلس التنفيذي بالسعي لدى الجهات المعنية في دولهم لدعم أنشطة المنظمة وسداد مساهماتها ومتأخراتها لتمكين من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ برنامج عملها.

البند العاشر : الأعمال الموكلة للمدير العام المساعد

القرار رقم 1105:

اطلع المجلس على وثيقة الأعمال الموكلة للمدير العام المساعد، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

تكليف المدير العام المساعد للمنظمة بما يلي:

- مساعدة المدير العام في مهام التخطيط والتنسيق ورسم السياسات العليا للمنظمة.
- تسيير أعمال المنظمة في حال غياب المدير العام .
- متابعة الأعمال التي توكل إليه من قبل المدير العام للمنظمة بخصوص الإدارات الفنية وأي أعمال ومهام أخرى يكلفه بها.

البند الحادي عشر : موعد ومكان عقد الدورة (67) للمجلس التنفيذي

القرار رقم 1106:

اطلع المجلس على وثيقة موعد ومكان عقد الدورة (67) للمجلس التنفيذي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

الموافقة على عقد الدورة السابعة والستين للمجلس التنفيذي بمدينة الرباط – المملكة المغربية خلال الفترة، 27-29 مايو 2025 أيام الثلاثاء، الأربعاء والخميس ، ما لم تتقدم اي دولة بطلب استضافتها.



القرار رقم 1107:

رفع برقية شكر وتقدير وعرفان إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة
المغربية نصره الله. (مرفق 2).

حيدر حجه

الرئيس التنفيذي لمؤسسة المواصفات والمقاييس
الفلسطينية - رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة
في دورته السادسة والستين

عادل صقر الصقر

المدير العام
للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس
والتعدين



المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

الدورة السابعة والستون للمجلس التنفيذي

(الرباط- المملكة المغربية، 27-29 مايو 2025)

التقرير والقرارات



تقرير وقرارات

الدورة السابعة والستون للمجلس التنفيذي

(الرباط - المملكة المغربية، 27-29 مايو 2025)

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين دورته السابعة والستون في مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة 27-29 مايو 2025، بمشاركة أعضاء المجلس التنفيذي من الدول التالية:

1. دولة الإمارات العربية المتحدة
2. مملكة البحرين
3. المملكة العربية السعودية
4. جمهورية العراق
5. سلطنة عمان
6. دولة فلسطين
7. دولة قطر
8. دولة الكويت
9. جمهورية مصر العربية
10. المملكة المغربية
11. الجمهورية الإسلامية الموريتانية

بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتعذر حضور كل من:

1. المملكة الأردنية الهاشمية
2. جمهورية السودان

(مرفق رقم 1: قائمة بأسماء رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة)



أولاً - الافتتاح:

افتتح الاجتماع سعادة المهندس عادل صقر الصقر - المدير العام للمنظمة بكلمة استهلها بتقديم أسمى عبارات الامتنان والعرفان لمقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ملك المملكة المغربية عرفاناً وإكباراً لما يوليه جلالته من عناية ورعاية للمنظمة وعلى ما تلقاه من حكومة جلالته الرشيدة من دعم دائم لتتمكن من تنفيذ برامج عملها في أحسن الظروف وتوجه أيضاً بالشكر لكافة الدول العربية على جهودها لمساندة المنظمة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها وتحقيق أهدافها المرجوة ورحب برؤساء وأعضاء المجلس التنفيذي، شاكراً لهم حضورهم وتحملهم عناء السفر، متمنياً لهم طيب الإقامة على أرض المملكة المغربية المضيفة.

كما أشاد بالدعم والجهود المقدرة لأعضاء المجلس التنفيذي الموقر وعلى التعاون المستمر مع الإدارة العامة للمنظمة والذي ساهم في تنفيذ وإنجاز العديد من البرامج الفنية والمبادرات وبما يمكن من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الدول العربية.

كما تقدم بالشكر لسعادة المهندس حيدر حجه - الرئيس التنفيذي لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بدولة فلسطين على جهوده القيمة في دعم ومتابعة أنشطة المنظمة خلال رئاسته المتميزة للدورة السابقة للمجلس الموقر.

ثم رحب بسعادة الأستاذ عبد الله غانم المعاضيد - مدير إدارة التنمية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة في دولة قطر وهناه على توليه رئاسة الدورة الحالية، متمنياً له التوفيق والنجاح في إدارة أعمال الاجتماع والخروج بقرارات تساهم في دعم التكامل الصناعي والتعديني العربي. كما رحب بمشاركة سعادة سفير سلطنة عمان لدى المملكة المغربية وبأعضاء المجلس التنفيذي الذين يشاركون لأول مرة، وبسعادة الوزير المفوض الدكتور رائد علي صالح الجبوري - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، شاكراً له تعاونه المقدر مع المنظمة ورحب بمشاركة سعادة الأستاذ عماد فوزي زكي - رئيس قطاع بالجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ورئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة.

بعد ذلك أكد المدير العام على أهمية هذا الاجتماع من خلال ما يتضمنه جدول أعمال الدورة الذي يهدف لمناقشة العديد من الموضوعات الفنية والمالية والإدارية وكذلك متابعة تنفيذ الأنشطة والمبادرات الفنية المتضمنة في برنامج عمل المنظمة، مما يعبر عن مدى التطور في تنفيذ البرامج بقدر كبير من الفعالية.

وفي إطار جهود المنظمة لتحقيق متطلبات الدول العربية في مجالات تخصصها (الصناعة، التعدين، التعدين)، استعرض المدير العام أهم الموضوعات الرئيسية التي تعمل المنظمة جاهدة على إنجازها ومن بينها مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي، بهدف تعزيز القدرة التنافسية والشراكة الصناعية التكاملية في المنطقة العربية، والذي يتم إعداده بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) وتوجه بالشكر لرئيسها



التنفيذي سعادة المهندس أحمد بن محمد آل محمد، مثنيا للجهود المقدرة من المنظمين والإنجازات المحققة لإعداد مشروع هذه الاستراتيجية. وكذلك مشروع المنصة العربية للمؤشرات الصناعية التي تعمل المنظمة حاليا على اعدادها اعتمادا على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتقديم رؤى تنموية تخدم المستثمرين وتدعم اتخاذ القرار على المستوى الوطني والإقليمي، بما يلبي تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

وفي ختام كلمته، أعرب المدير العام عن ثقة الإدارة العامة في دعم المجلس التنفيذي للمنظمة للتمكن من تنفيذ مهامها من أجل تحقيق أهدافها المنشودة تلبية لاحتياجات الدول العربية وتمنينا لأعمال المجلس كامل التوفيق والنجاح.

ثم ألقى سعادة المهندس حيدر حجه - الرئيس التنفيذي لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بدولة فلسطين - رئيس الدورة السابقة للمجلس التنفيذي، كلمة أعرب فيها عن شكره للإدارة العامة للمنظمة وعلى رأسها المدير العام المهندس عادل صقر الصقر وكافة العاملين بها على تعاونهم المثمر والمساعي الجادة خلال فترة ترأس دولة فلسطين لأشغال المجلس، مما ساعد على تحقيق العديد من الإنجازات واطلاق عدد من المبادرات النوعية وتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج الفنية الهامة، وبما يعزز دور المنظمة في مجالات عملها كبيت خبرة عربي. عقب ذلك، سلم رئاسة الدورة الحالية لسعادة الأستاذ عبد الله غانم المعاضيد - مدير إدارة التنمية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة في دولة قطر، متمنيا له التوفيق والسداد في رئاسة الدورة الحالية والخروج بقرارات هامة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المنطقة العربية، والذي ألقى بدوره كلمة عبر فيها عن شكره للمملكة المغربية ملكا وحكومة وشعبا على احتضانها المقر الدائم للمنظمة وعلى الدعم المقدم لها. كما توجه بالشكر للمنظمة وعلى رأسها المدير العام المهندس عادل صقر الصقر ولجميع العاملين على جهودهم القيمة في تنفيذ الأنشطة والبرامج وبما يحقق التكامل الاقتصادي العربي في مجالات عملها وكذلك على التحضير المتميز لأشغال هذا الاجتماع. كما تقدم بالشكر الجزيل لسعادة المهندس حيدر حجه - الرئيس التنفيذي لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بدولة فلسطين، على رئاسته وحسن إدارته لأعمال الدورة السابقة وحرصه على متابعة قراراتها، ولأصحاب السعادة أعضاء المجلس التنفيذي على تعاونهم وجهودهم الدؤوبة في دعم أنشطة المنظمة للتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة، وأشار أن الاجتماع سيناقش العديد من الموضوعات الإدارية والمالية وكذلك الفنية المتضمنة في برنامج عمل المنظمة وبما يلبي تحقيق احتياجات الدول العربية ودعم تنافسية القطاع الصناعي والتعديني العربي بكل أبعاده التنموية، متمنيا لأشغال الاجتماع التوفيق والنجاح والخروج بقرارات مهمة تحقق الأهداف المرجوة للمنطقة العربية.

في الأخير ألقى سعادة الوزير المفوض الدكتور رائد علي صالح الجبوري - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كلمة نقل من خلالها تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط وسعادة السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع



الشؤون الاقتصادية، وتمنياتها لهذا الاجتماع بالنجاح في الخروج بنتائج تدعم المنظمة في المجالات ذات الصلة باختصاصاتها، كما توجه بعبارات الشكر والامتنان للمملكة المغربية ملكا وحكومة وشعبا على دعمها المتواصل والسعي الواضح لتفعيل عمل جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. منوها بدور المنظمة وعلى رأسها سعادة المدير العام المهندس عادل صقر الصقر على التحضير والإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة، وبكافة جهود المنظمة المتمثلة بالسعي الحثيث لمواجهة التحديات التي تعترض سبيل إدانة زخم عملها، والحرص على مواصلة تنفيذ برامجها وأنشطتها المقررة. حيث أشاد بالعرض الذي تقدم به سعادة المهندس عادل صقر الصقر، أمام معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، حول خطة عمل المنظمة، وذلك خلال اجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك، في دورتها العادية (57) بالجمهورية التونسية، خلال الفترة من 14-16 أبريل 2025. ثم أكد على حقيقة أن منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك، التي من بينها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، تبقى بيوت الخبرة والأذرع الفنية للعمل العربي المشترك التي لا غنى عن دورها في مجالات اختصاصها، وبالتالي فإن دعم الدول الأعضاء لها يبقى العامل الأهم لضمان مواصلة عملها. ثم تقدم بالشكر والتقدير لأعضاء المجلس التنفيذي الموقر على الجهود التي بذلوها لدعم وتعزيز عمل المنظمة بما يساعد على تحقيق هذه الإنجازات الهامة.

ثانيا - تشكيل لجنة الصياغة:

تم تشكيل لجنة الصياغة من ممثلي الدول التالية:

- دولة فلسطين.
- المملكة المغربية.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

بالإضافة إلى الإدارة العامة للمنظمة.



ثالثاً - إقرار جدول أعمال الدورة:

عرضت الإدارة العامة بنود مشروع جدول الأعمال.
وبعد المناقشة، أقر المجلس التنفيذي جدول أعماله على النحو التالي:

القرار رقم 1108:

- البند الأول : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي (66) و(67).
- البند الثاني : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (66) للمجلس التنفيذي.
- البند الثالث : قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 115- القاهرة، فبراير 2025).
- البند الرابع : تقارير وتوصيات اللجان:
- الاجتماع الستين للجنة العربية العليا للتقييس.
 - الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.
 - الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية.
 - الاجتماع السابع عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا.
- البند الخامس : مستجدات مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي.
- البند السادس : موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة.
- البند السابع : تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليه والحساب الختامي لعام 2024.
- البند الثامن : تقرير المراقب الداخلي 2024.
- البند التاسع : تقرير مراقب الحسابات القانوني 2024.
- البند العاشر : مستجدات القطعة الأرضية التي تمتلكها المنظمة.
- البند الحادي عشر : موعد ومكان عقد الدورة (68) للمجلس التنفيذي.



رابعاً - مناقشة بنود جدول الأعمال:

ناقش المجلس التنفيذي البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة واتخذ بشأنها القرارات التالية:

البند الأول : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي
(66) و(67)

القرار رقم 1109:

اطلع المجلس على تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين (66 و 67) للمجلس التنفيذي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.
2. دعوة المنظمة للاستمرار في تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والعربية لتنفيذ البرامج والأنشطة ذات الاهتمام المشترك في مجالات عملها، وبما يخدم متطلبات وتطلعات الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
3. حث الدول العربية على الاستفادة من الدورات التدريبية التي ينفذها المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وبما يمكن من تنمية قدرات وكفاءات الكوادر العربية.
4. دعوة الوزارات والجهات العربية ذات العلاقة إلى موافاة المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بمقترحاتها واحتياجاتها بشأن البرامج التدريبية والاستشارات الفنية لتضمينها ضمن الخطط المستقبلية للمعهد.
5. حث الدول العربية على توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في مجال التدريب وبما يمكن من تنفيذ دورات تدريبية نوعية متخصصة في مجالات الصناعة والتقييس والتعدين.
6. دعوة الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين والجهات ذات العلاقة في الدول العربية إلى الاستمرار في موافاة المنظمة بالبيانات والاحصاءات المحدثة بما يمكنها من إعداد تقارير إحصائية فنية تتضمن مؤشرات في مجالات عمل المنظمة (الصناعة، التقييس والتعدين) .



7. ربط مصادر المعلومات الإحصائية لدى الجهات الرسمية في الدول العربية مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين من خلال واجهة برمجة التطبيقات (API) لضمان تحديث البيانات بشكل دوري ورسمي.
8. دعوة الدول الأعضاء لتسمية نقاط اتصال من أجهزة الإحصاء الوطنية لتنسيق عملية تجميع البيانات الصناعية بانتظام وبما يمكن من تحديث بيانات المنصات الرقمية التي تشرف عليها المنظمة لتوفير مؤشرات دقيقة ومحدثة لمتخذي القرار والمستثمرين والمعنيين في الدول العربية.
9. النظر في إمكانية إعداد مؤشر أداء صناعي عربي وتضمينه في المنصة العربية للمؤشرات الصناعية بالتعاون مع الجهات الإحصائية والصناعية المختصة في الدول الأعضاء.
10. التأكيد على نقاط اتصال منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية "APIP.online" بمواصلة جهودهم في دعم المنصة من خلال الترويج لها عبر الوسائل المتاحة والاستمرار في تدقيق رخص المنشآت الصناعية والتعدينية في دولهم.
11. التأكيد على الوزارات والجهات العربية ذات العلاقة ببحث المنشآت الصناعية والتعدينية في دولهم على إضافة منتجاتهم على المتجر الإلكتروني المجاني لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية "APIP.online" للترويج لها وطنياً وإقليمياً ودولياً من خلال المنصة.
12. دعوة المنظمة إلى مواصلة جهودها في عقد ورشات عمل تعريفية لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية "APIP.online" بالتنسيق مع الجهات المعنية لفائدة الفاعلين في قطاعي الصناعة والتعدين.
13. توجيه الشكر والتقدير إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، على استخدامها لتقنيات الذكاء الاصطناعي في أساليب عملها بمجالات اختصاصاتها، ودعوة الدول الأعضاء لتقديم الدعم الممكن للمنظمة في هذا المجال.
14. العمل على تنفيذ قرار القمة العربية للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية، في دورتها العادية الخامسة، بتاريخ 17 مايو 2025، في بغداد، باعتماد مبادرة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، المعنونة: "المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي: نحو ريادة تكنولوجية وتنمية مستدامة"، بدمجها ضمن الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي، وإدراج هذا الموضوع كأولوية في خطط التنمية الوطنية وتعظيم الاستفادة من دوره في المجالات المتنوعة.
15. دعوة المنظمة للاستمرار بدمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المشاريع والمبادرات التي تشرف عليها والاستفادة من الحلول التكنولوجية العربية في هذا المجال.



16. تقديم التهنئة إلى الشركات الحائزة على الجائزة العربية للجودة في دورتها الثالثة 2023-2024، ودعوة المنشآت الصناعية في الدول العربية للمشاركة في الدورات القادمة للجائزة، لتشجيع وتطوير الصناعات العربية والارتقاء بجودة منتجاتها.
17. دعوة المنظمة إلى دراسة امكانية توسيع مجال الجائزة العربية للجودة لتشمل مجال تشجيع الإبداع والابتكار، تقديرا لإسهاماتها الفعالة في خدمة القطاع الصناعي.
18. الإشادة بجهود المنظمة المبذولة في تنسيق الموقف العربي وحشد الدعم لتعزيز تواجد الدول العربية في المناصب القيادية والمجالس الحاكمة ولجان السياسات في المنظمات الإقليمية والدولية.
19. دعوة الجهات الوطنية المعنية بالدستور الغذائي في الدول العربية إلى التعاون مع المنظمة في تنفيذ أنشطة المبادرة العربية للدستور الغذائي.
20. تثمين جهود المنظمة المبذولة لتعزيز مشاركة الدول العربية في أنشطة الدستور الغذائي وتطوير قدراتها الفنية، والطلب من المنظمة العمل على إطلاق مبادرات أخرى تعزز العمل العربي المشترك في هذا المجال.
21. الموافقة على تعديل مسمى ملتقى الفجيرة الدولي للتعدين الى مؤتمر الفجيرة الدولي للتعدين اعتبارا من عام 2025، على أن تعقد دورته العاشرة خلال الربع الأخير من هذا العام استكمالاً للدورات السابقة لهذا الحدث الهام.
22. شكر الإدارة العامة للمنظمة على إنجازاتها بين دورتي المجلس وتنفيذ أنشطتها وبرامج عملها وبما يخدم قطاعي الصناعة والتعدين في الدول العربية.



البند الثاني : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (66) للمجلس التنفيذي

القرار رقم 1110:

اطلع المجلس على تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة السادسة والستون للمجلس التنفيذي للمنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.

2. توجيه الشكر لسعادة المهندس حيدر حجه - الرئيس التنفيذي لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية بدولة فلسطين على جهوده المقدرة في رئاسة وإدارة أعمال اجتماعات الدورة السادسة والستين وحرصه على متابعة تنفيذ قراراتها.

3. شكر الإدارة العامة للمنظمة على حسن متابعة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي.

البند الثالث : قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 115- القاهرة، فبراير 2025)

القرار رقم 1111:

اطلع المجلس على وثيقة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 115- القاهرة، فبراير 2025)، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قرر

الإحاطة علماً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.



البند الرابع

: تقارير وتوصيات اللجان:

- الإجتماع الستين للجنة العربية العليا للتقييس.
- الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.
- الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية.
- الاجتماع السابع عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا.

1. الإجتماع الستين للجنة العربية العليا للتقييس

القرار رقم 1112:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الإجتماع الستين للجنة العربية العليا للتقييس، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الستين للجنة العربية العليا للتقييس (الرباط - المملكة المغربية، 6-7 فبراير 2025).
2. اعتماد الصيغة المحدثة لدليل العمل الفني لمركز المواصفات والمقاييس (الإصدار الخامس 2025).

2. الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.

القرار رقم 1113:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية (طرابلس - دولة ليبيا، 18-20 فبراير 2025).
2. التأكيد على أهمية مشاركة ممثلي وزارات الصناعة العربية في اجتماعات اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية ودعوة المنظمة إلى متابعة تنفيذ ذلك.
3. توجيه الشكر والتقدير لوزارة الصناعة والمعادن بدولة ليبيا على استضافتها لفعاليات الملتقى (11) للصناعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة طرابلس، والذي سيعقد خلال الفترة 20-22 يناير 2026، والطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين دعوة الدول والمنظمات والهيئات ذات العلاقة إلى المشاركة في هذا الملتقى المهم.



3. الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية.

القرار رقم 1114:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية (مراكش - المملكة المغربية، 21-24 أبريل 2025).
2. دعوة الوزارات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية إلى مواصلة تزويد المنظمة بصفة مستمرة بالبيانات الفنية والجيومكانية الخاصة بالمعادن وفرص استثمارها في دولها، وذلك من خلال تعبئة الاستمارة الرقمية المخصصة عبر الرابط الإلكتروني: arabpfm.org/form، دعمًا لجهود المنظمة في تحديث وتطوير المنصة العربية لمعادن المستقبل APFM وتعزيز دورها كمرجع إقليمي متخصص في هذا المجال.
3. دعوة الجهات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية إلى موافاة المنظمة بالمبادرات والتجارب الوطنية الرائدة ذات الصلة في دولها، بهدف الاستفادة منها في استكمال إعداد "خارطة الطريق الاستراتيجية لمعادن الانتقال الطاقوي في المنطقة العربية".
4. التأكيد على الجهات العربية ذات العلاقة بمواصلة تزويد المنظمة بشكل دوري بالبيانات والإحصاءات الفنية والاقتصادية الحديثة حول قطاع التعدين الوطني، بما يشمل الإنتاج، الاحتياطيات، الصادرات، والواردات، بصيغة رقمية، وذلك بهدف تحديث وإثراء "قاعدة الإنتاج التعديني العربي" التي تُعدها المنظمة كمرجع موحد يعكس واقع قطاع التعدين العربي.



4. الاجتماع السابع عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا.

القرار رقم 1115:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الاجتماع السابع عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع السابع عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا (الرياض - المملكة العربية السعودية، 13 مايو 2025).
2. دعوة أجهزة المترولوجيا الوطنية لدعم جهود المنظمة في استكمال الملف الذي يلبي متطلبات اللجنة الدولية المشتركة (JCRB)، للحصول على الاعتراف الدولي بالتجمع العربي للمترولوجيا (ARAMET).
3. حث أجهزة المترولوجيا الوطنية على المشاركة الفعالة في أنشطة التجمع العربي للمترولوجيا (ARAMET)، تعزيزاً لقدراتها الفنية في هذا المجال.

البند الخامس : مستجدات مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي

القرار رقم 1116:

اطلع المجلس على وثيقة مستجدات مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. تلمين الجهود المبذولة من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين "ايدسمو" ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" في مواصلة العمل بإعداد مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي، والاشادة بالتقدم الملموس والإنجازات المحققة في إعداد وثيقة الاستراتيجية.
2. تقديم الشكر إلى أعضاء اللجنة التوجيهية لإعداد مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي والفريق الاستشاري الفني على الإنجازات المحققة في إعداد هذا المشروع الهام.
3. دعوة نقاط اتصال الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين بشأن مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي إلى مواصلة التعاون مع الفريق الاستشاري الفني المكلف بإعداد وثيقة المشروع وتزويده بالإحصاءات المحدثة والوثائق المطلوبة، والعمل على مراجعة البيانات الخاصة بدولهم الواردة في وثيقة المرحلة الاولى من الاستراتيجية التي تم تزويدهم بها من طرف المنظمة واستكمال الناقص منها وابداء الملاحظات والتعديلات ضمن الآجال المحددة لذلك.



4. التأكيد على أهمية تعاون الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين والجهات ذات العلاقة في الدول العربية مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بما يمكن من إنجاز وثيقة مشروع استراتيجية التكامل الصناعي العربي. ودعوة المنظمة إلى عرض الوثيقة النهائية للاستراتيجية على اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية تمهيدا للعرض على المجلس التنفيذي للمنظمة للموافقة عليها والتوصية برفعها للجمعية العامة للاعتماد.

البند السادس : موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة.

القرار رقم 1117:

اطلع المجلس على وثيقة موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. التأكيد على إلزامية سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بأسرع الآجال، وفقاً لنص المادة 52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي تنص على:
"تدفع حصص الدول الأعضاء سنوياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التي تستحق عنها هذه المساهمة حصراً في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي وبعملة الموازنة."
2. حث الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن الفترة (2010-2024).
3. الطلب من الدول الأعضاء المعنية المبادرة لسداد متأخراتها منذ عام 1980 ولغاية 2009 ووفقاً للجدولة المعتمدة.
4. تقديم الشكر للدول التي سددت مساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة بين دورتي المجلس السادسة والسنتين والسابعة والسنتين.
5. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين عقد مذكرات تفاهم مع الدول الأعضاء في المنظمة التي عليها متأخرات في موازنتها لجدولة المبالغ غير المعترض عليها ومعالجة المبالغ المعترض عليها.
6. قيام أعضاء المجلس التنفيذي بالسعي لدى الجهات المعنية في دولهم لدعم أنشطة المنظمة وسداد مساهماتها ومتأخراتها لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ برنامج عملها.
7. الموافقة على تفويض الإدارة العامة للسحب من الاحتياطي العام للمنظمة من الحساب الموحد المفتوح لدى صندوق النقد العربي لمواجهة الالتزامات الضرورية لضمان سير عمل المنظمة مع رفعه للجمعية العامة والتوصية بالاعتماد.



البند السابع : تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليه والحساب الختامي
لعام 2024.

القرار رقم 1118:

اطلع المجلس على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليه والحساب الختامي لعام 2024، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. توجيه الشكر لسعادة الأستاذ عماد فوزي زكي - رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية ولأعضائها على جهودهم المبذولة في إعداد التقرير.
2. تقديم الشكر للإدارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين لالتزامها بالنظام المالي والمحاسبي الموحد ولائحته التنفيذية للعام المالي 2024.
3. رفع تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية للعام 2024 إلى الاجتماع القادم للجمعية العامة والتوصية باعتماده.

البند الثامن : تقرير المراقب الداخلي 2024.

القرار رقم 1119:

اطلع المجلس على تقرير المراقب الداخلي 2024، واستمع إلى العرض الذي قدمه المراقب الداخلي، وبعد المناقشة:

قرر

تقديم الشكر للمراقب الداخلي ورفع تقريره الى الجمعية العامة في اجتماعها القادم والتوصية باعتماده.



البند التاسع : تقرير مراقب الحسابات القانوني 2024.

القرار رقم 1120:

اطلع المجلس على تقرير مراقب الحسابات القانوني 2024، واستمع إلى العرض الذي قدمه مراقب الحسابات القانوني، وبعد المناقشة:

قرر

تقديم الشكر لمراقب الحسابات القانوني ورفع تقريره الى الجمعية العامة في اجتماعها القادم والتوصية باعتماده.

البند العاشر : مستجدات القطعة الأرضية التي تمتلكها المنظمة.

القرار رقم 1121:

اطلع المجلس على وثيقة مستجدات القطعة الأرضية التي تمتلكها المنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه سعادة المدير العام المساعد للمنظمة والايضاحات المقدمة من ممثل المملكة المغربية، وبعد المناقشة:

قرر

1. تقديم الشكر والتقدير للجهات المختصة في المملكة المغربية على جهودها المبذولة لإيجاد حل لبناء المقر الدائم للمنظمة على القطعة الأرضية التي تمتلكها، بما يعكس دعم المملكة المستمر للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.

2. الطلب من المنظمة الاستمرار في التنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة المغربية بشأن موضوع بناء المقر الدائم للمنظمة وبما يمكنها من أداء عملها في أفضل الظروف على أن يتم عرض مستجدات هذا الموضوع على المجلس التنفيذي في دورة قادمة.

3. الطلب من المنظمة الاستمرار في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحصول على تعويض عادل عن الجزء المستقطع من القطعة الأرضية المملوكة للمنظمة، لإحداث طريق من طرف الجهات الرسمية بالمملكة المغربية وفقاً لتصميم التهيئة لمدينة الرباط.

4. الموافقة على إجراء المنظمة للمناقشات اللازمة والمتعلقة بتصميم مبنى المنظمة حسب التقرير المقدم من قبل المكتب الاستشاري المعتمد لذلك ووفقاً للنظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.



البند الحادي عشر : موعد ومكان عقد الدورة (68) للمجلس التنفيذي.

القرار رقم 1122:

اطلع المجلس على وثيقة موعد ومكان عقد الدورة (68) للمجلس التنفيذي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

الموافقة على عقد الدورة الثامنة والستون للمجلس التنفيذي خلال الفترة، 14-16 أكتوبر 2025، أيام الثلاثاء، الأربعاء والخميس، الرباط - المملكة المغربية.

القرار رقم 1123:

رفع برقية شكر وتقدير وعرفان إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية نصره الله. (مرفق 2).

عبد الله غانم المعاضيد

مدير إدارة التنمية الصناعية - وزارة التجارة والصناعة
بدولة قطر
رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة
في دورته السابعة والستين

عادل صقر الصقر

المدير العام
للمنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين

برقية شكر وعرفان
مرفوعة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
ملك المملكة المغربية

يتشرف رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في اجتماعات الدورة السابعة والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، التي عقدت في مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة 27-29 مايو 2025، أن يرفعوا لمقام جلالتهم بفخر واعتزاز، أسرى عبارات الشكر والتقدير والامتنان على ما تضيفه جلالتهم من عناية ورعاية ودعم متميز للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين والعمل العربي المشترك، وعلى الدعم الذي تلقاه المنظمة من حكومتكم الرشيدة والمؤسسات المغربية ذات الصلة بمجالات الصناعة والتقييس والتعدين بفضل توجيهات جلالتهم السامية، وعلى ما حظي به جميع الوفود المشاركة من تسهيلات وكريم الرعاية خلال تواجدهم في المملكة المغربية مما كان له عظيم الأثر لدى جميع المشاركين، وأسهم في نجاح أعمال المجلس.

حفظ الله جلالتهم ورعاكم وأمدكم بالصحة والعافية لمواصلة قيادته مسيرة التقدم والازدهار للمملكة المغربية، داعين الله تعالى أن يقر أعين جلالتهم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأستاذ عبد الله غانم المعاضيد

المهندس عادل جقر الصقر

مدير إدارة التنمية الصناعية

المدير العام

رئيس وفد دولة قطر

للمنظمة العربية للتنمية

رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة

الصناعية والتقييس والتعدين

في دورته السابعة والستين



المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

الدورة الثامنة والستون للمجلس التنفيذي

(الرباط- المملكة المغربية، 20-22 أكتوبر 2025)

التقرير والقرارات

Handwritten signature and stamp in blue ink at the bottom right corner.



تقرير وقرارات الدورة الثامنة والستون للمجلس التنفيذي (الرباط - المملكة المغربية، 20-22 أكتوبر 2025)

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين دورته الثامنة والستون في مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة 20-22 أكتوبر 2025، بمشاركة أعضاء المجلس التنفيذي من الدول التالية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
2. دولة الإمارات العربية المتحدة (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
3. مملكة البحرين (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
4. المملكة العربية السعودية
5. جمهورية السودان
6. جمهورية العراق
7. سلطنة عمان
8. دولة قطر (حضوراً وعبر تقنية الاتصال عن بعد)
9. دولة الكويت
10. جمهورية مصر العربية
11. المملكة المغربية
12. الجمهورية الإسلامية الموريتانية

بالإضافة إلى:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) (عبر تقنية الاتصال عن بعد)

وتعذر حضور:

- دولة فلسطين

(مرفق رقم 1: قائمة بأسماء رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة)



أولا - الافتتاح:

افتتح الاجتماع سعادة المهندس عادل صقر الصقر - المدير العام للمنظمة بكلمة استهلها بتقديم أسمى عبارات الامتنان والعرفان لمقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ملك المملكة المغربية عرفاناً وإكباراً لما يوليه جلالته من عناية ورعاية للمنظمة وعلى ما تلقاه من حكومة جلالته الرشيدة من دعم دائم لتتمكن من تنفيذ برامج عملها في أحسن الظروف، وتوجه أيضاً بالشكر لكافة الدول العربية على جهودها لمساندة المنظمة في الاضطلاع بمهامها وتحقيق أهدافها المرجوة. ورحب بأعضاء المجلس التنفيذي، شاكرًا لهم حضورهم، متمنيًا لهم طيب الإقامة على أرض المملكة المغربية المضيفة. كما رحب بالمشاركين عبر تقنية الاتصال عن بعد. حيث أشاد بالتعاون البناء والدعم المتواصل للمجلس الموقر للمنظمة والذي ساعد على تطوير أدائها وتعزيز قدرتها في تنفيذ برامجها وخططها في مجالات الصناعة والتقييس والتعدين.

كما تقدم بالشكر والامتنان لسعادة الأستاذ صالح بن ماجد الخلفي - وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصناعة وتنمية الأعمال بوزارة التجارة والصناعة على جهود دولة قطر المقدرة خلال ترأس أشغال المجلس التنفيذي في دورته السابعة والستون وحرصها على متابعة أنشطة المنظمة خلال هذه الفترة، وتقدم من خلاله بجزيل الشكر والتقدير إلى سعادة الأستاذ عبد الله غانم المعاضيد - مدير إدارة التنمية الصناعية على حسن إدارة أعمال المجلس التنفيذي في دورته السابقة، متمنيًا له دوام التوفيق والنجاح. ثم هنأ سعادة الأستاذ شملان حمود الجعيدلي مدير عام الهيئة العامة للصناعة في دولة الكويت على ترأسه أشغال المجلس في دورته الحالية، متمنيًا له كامل التوفيق والسداد في إدارة أعمال المجلس والخروج بتوصيات وقرارات تسهم في دفع مسيرة التكامل الصناعي والتعديني العربي. ورحب بمشاركة سعادة الوزير المفوض الدكتور رائد علي صالح الجبوري - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، شاكرًا له تعاونه المستمر والمقدر مع المنظمة ورحب بمشاركة كل من سعادة الدكتور علي حامد الملا - مدير إدارة قطاع المشاريع الصناعية بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وبسعادة الدكتور باسل شديد - رئيس الفريق الاستشاري الفني لاستراتيجية التكامل الصناعي العربي في أشغال هذا الاجتماع.

بعد ذلك أكد المدير العام على أهمية هذا الاجتماع من خلال ما يتضمنه جدول أعمال الدورة الذي يهدف لمناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بعمل المنظمة وإنجازاتها، التي تعكس حجم المبادرات والأنشطة التي تم إطلاقها وتنفيذها خلال الفترة الماضية، تعزيزًا للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي والتعديني العربي، وترجمة مخرجات تلك البرامج إلى نتائج ملموسة ذات قيمة مضافة.

وفي إطار الحرص على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في ميدان التحول الرقمي، أوضح سعادة المدير العام ان المنظمة تعطي أولوية خاصة لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتضعه ضمن أهدافها بما توفره من فرص واسعة لتطوير الأداء الصناعي العربي. حيث تعمل المنظمة على إدماج تلك التقنيات في برامجها ومبادراتها وتوظيفها في مشاريعها، وبما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة ويسهم في إرساء قاعدة صناعية عربية قادرة على مواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة.



وفي مجال تعزيز الاستثمار التعديني العربي، أفاد سعادة المدير العام عن إنجاز المنظمة خارطة الطريق الاستراتيجية لمعادن الانتقال الطاقى بالمنطقة العربية، والتي تم الموافقة على نسختها النهائية من قبل أعضاء اللجنة العربية لمبادرة المعادن المستخدمة في تقنيات الطاقة النظيفة وفريق عملها، وسيتم الإعلان عن خارطة الطريق في الاجتماع التشاوري العاشر لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية في يناير المقبل بالمملكة العربية السعودية.

في إطار جهود المنظمة لتعزيز التنمية الصناعية في الدول العربية، أكد سعادة المدير العام على أهمية الاستراتيجية العربية للتكامل الصناعي، التي شرعت المنظمة في اعدادها بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، والتي تهدف إلى إرساء برنامج عمل مشترك يُعزز الاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة في الدول العربية، ويسهم في تعزيز سلاسل القيمة المضافة، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية العربية في الأسواق المحلية والدولية. كما أشاد بالتعاون البناء والمثمر القائم بين المنظميتين، مثنياً جهود سعادة الأستاذ أحمد بن محمد آل محمد - الرئيس التنفيذي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) في اعداد هذا المشروع الهام.

كما نوّه المدير العام إلى أنه قد تم اعتماد الإطار العام للاستراتيجية خلال أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة، وقد اكتملت صياغتها النهائية واعتمدت من قبل اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية في اجتماعها الخامس المنعقد في سبتمبر من هذا العام. وأكد سعادته أن هذه الاستراتيجية ستُعرض ضمن البند الخامس من جدول أعمال الدورة الحالية، لمناقشتها والموافقة عليها، تمهيداً لرفعها إلى أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الصناعة لاعتمادها.

وفي هذا السياق، عبّر سعادة المدير العام عن شكره وتقديره لأعضاء اللجنة الاستشارية، مثنياً الجهود المقدرة التي بُذلت، مشيداً بالدور المتميز لسعادة المهندس البدر بن عادل فودة - وكيل وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية ورئيس اللجنة في دورتها الحالية. كما أعرب عن ثقة الإدارة العامة في أن هذا الاجتماع ستصدر عنه قرارات فاعلة تمكّن المنظمة من مواصلة رسالتها وأداء دورها البناء وتحقيق المزيد من الإنجازات التي تخدم الدول العربية، وبما يسهم في تحقيق تنمية صناعية وتعدينية أكثر تكاملاً وفاعلية.

ثم ألقى سعادة الأستاذ صالح بن ماجد الخليفي - وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصناعة وتنمية الأعمال بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر، التي ترأست أشغال الدورة السابقة للمجلس التنفيذي، كلمة أعرب فيها عن شكره وتقديره لأعضاء المجلس التنفيذي على جهودهم الداعمة لأنشطة المنظمة، وبما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية للدول العربية. وتوجه بالشكر الجزيل للإدارة العامة للمنظمة وعلى رأسها المدير العام المهندس عادل صقر الصقر وكافة العاملين بها على تعاونهم المثمر والبناء خلال فترة ترأس دولة قطر لأشغال المجلس، مما ساعد على تحقيق عدد من الإنجازات وتطوير وتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج الفنية التي تخدم أهداف المنظمة وتعزز دورها في مجالات عملها كبيت خبرة عربي. عقب ذلك، سلم رئاسة الدورة الحالية لسعادة الأستاذ شملان حمود الجعيدلي مدير عام الهيئة العامة للصناعة بوزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت، متمنياً له التوفيق والسداد في رئاسة الدورة الحالية والخروج بقرارات هامة تساهم في تعزيز دور المنظمة كإحدى أهم مؤسسات العمل العربي المشترك وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في



المنطقة العربية، والذي ألقى بدوره كلمة عبر فيها عن شكره للمنظمة وعلى رأسها المدير العام المهندس عادل صقر الصقر ولجميع العاملين على جهودهم القيمة في تنفيذ الأنشطة والبرامج وبما يساهم في دعم التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجالات اختصاصها وكذلك على التحضير المتميز لأشغال هذا الاجتماع. كما تقدم بالشكر الجزيل لسعادة الأستاذ صالح بن ماجد الخليفي - وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصناعة وتنمية الأعمال بوزارة التجارة والصناعة بدولة قطر التي ترأست أعمال الدورة السابعة والستون للمجلس التنفيذي على حسن إدارة أعمالها والحرص على متابعة قراراتها، ولأصحاب السعادة أعضاء المجلس التنفيذي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونهم وجهودهم المقدرة في دعم أنشطة المنظمة خلال الفترة الماضية، وأشار أن الاجتماع سيناقش العديد من الموضوعات الهامة والمبادرات النوعية والأنشطة المتضمنة في برنامج عمل المنظمة والتي من أبرزها استراتيجية التكامل الصناعي العربي التي ستساهم في تطوير قطاعي الصناعة والتعدين في الدول العربية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، والارتقاء بمنظومة البنية التحتية للجودة وتعزيز التنسيق والتعاون والشراكة التكاملية بين الدول العربية وتأهيل الكوادر وبناء قدرات الموارد البشرية، وبما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، متمنيا أن تسهم مناقشات المجلس الموقر في إصدار قرارات داعمة لهذه الاستراتيجية وبما يعمل على دعم وتعزيز آليات التعاون بين الدول العربية.

في الأخير ألقى سعادة الوزير المفوض الدكتور رائد علي صالح الجبوري - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كلمة نقل من خلالها تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط وسعادة السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، وتمنياتها لهذا الاجتماع بالنجاح في الخروج بنتائج تدعم المنظمة في المجالات ذات الصلة باختصاصاتها، كما توجه بعبارة الشكر والامتنان للمملكة المغربية ملكا وحكومة وشعبا على دعمها المتواصل والسعي الواضح لتفعيل عمل جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. مشيدا بجهود المدير العام المهندس عادل صقر الصقر وكافة العاملين بالمنظمة على التحضير الجيد لأعمال هذه الدورة. وأكد سعادته على أهمية استراتيجية التكامل الصناعي العربي التي تم إعدادها بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، لما لها من دور في ترسيخ التكامل الاقتصادي العربي وزيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي. كما شدد على ضرورة التزام الدول الأعضاء بسداد مساهماتها المالية ومتأخراتها وفق ما نص عليه النظام المالي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، لما لذلك من أثر بالغ في تمكين المنظمة من تنفيذ برامجها وخططها. وفيما يخص قطعة الأرض المخصصة لمقر المنظمة، أكد دعم الأمانة العامة للجامعة لكافة الإجراءات التي تتخذها المنظمة للحفاظ على حقوقها في هذه القطعة الأرضية. كما نوه بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن الدورة العادية الأخيرة (116)، الذي أشاد بجهود الإدارة العامة للمنظمة وما تحقّق من إنجازات ومبادرات في مجال عملها، كما توجه بالشكر إلى المنظمة لما تبذله من جهود مقدرة في إطار مواصلة تفعيل وتنمية مستدامة"، والتي أشادت بها القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، في دورتها العادية الخامسة (يونيو 2025). كما ثمن مبادرات المنظمة في مجالات الذكاء الاصطناعي، خاصة مشاركتها الفاعلة في المنتدى العربي للذكاء الاصطناعي ومواصلة تبني التطبيقات الذكية في برامجها، إضافة إلى دورها في تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية. واختتم كلمته بالتأكيد على أن منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك،



التي من بينها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، تبقى بيوت الخبرة والأذرع الفنية للعمل العربي المشترك التي لا غنى عن دورها في مجالات اختصاصها، وبالتالي فإن دعم الدول الأعضاء لها يبقى العامل الأهم لضمان مواصلة عملها. ثم تقدم بالشكر والتقدير لأعضاء المجلس التنفيذي الموقر على الجهود التي بذلوها لدعم وتعزيز عمل المنظمة بما يساعد على تحقيق هذه الإنجازات الهامة.

ثانياً - تشكيل لجنة الصياغة:

تم تشكيل لجنة الصياغة من ممثلي الدول التالية:

- سلطنة عمان.
- المملكة المغربية.
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

بالإضافة إلى الإدارة العامة للمنظمة.

ثالثاً - إقرار جدول أعمال الدورة:

عرضت الإدارة العامة بنود مشروع جدول الأعمال.
وبعد المناقشة، أقر المجلس التنفيذي جدول أعماله على النحو التالي:

القرار رقم 1124:

البند الأول : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي (67) و(68).

البند الثاني : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (67) للمجلس التنفيذي.

البند الثالث : قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 116 - القاهرة، سبتمبر 2025)

توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الاجتماع 34 - القاهرة، يوليو 2025) " المعنية بها المنظمة "

البند الرابع : تقرير وتوصيات:
• الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.

البند الخامس : استراتيجية التكامل الصناعي العربي.

البند السادس : موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة.

البند السابع : مستحقات جامعة الدول العربية في حسابات المنظمة.

البند الثامن : مستجدات القطعة الأرضية التي تمتلكها المنظمة.

البند التاسع : موعد ومكان عقد الدورة (69) للمجلس التنفيذي.

رابعاً - مناقشة بنود جدول الأعمال:

ناقش المجلس التنفيذي البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة واتخذ بشأنها القرارات التالية:

البند الأول : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي (67) و(68)

القرار رقم 1125:

اطلع المجلس على تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين (67 و68) للمجلس التنفيذي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.
2. الطلب من المنظمة مواصلة جهودها في تنسيق المواقف العربية وحشد الدعم لتعزيز تواجد الدول العربية في المناصب القيادية والمجالس التشريعية واللجان التنفيذية للمنظمات الإقليمية والدولية.
3. دعوة الوزارات والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء إلى توقيع اتفاقيات تعاون مع المنظمة، بهدف تنفيذ برامج تدريبية مشتركة تسهم في بناء القدرات البشرية وتعزيز الكفاءات الفنية العربية في القطاعات الصناعية والتعدينية.
4. دعوة الوزارات والجهات العربية ذات العلاقة إلى موافاة المنظمة بالتجارب الوطنية في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الصناعة، التقييس والتعدين، بما يسهم في تبادل الخبرات وتعزيز الاستفادة المشتركة، وتمكين المنظمة من الاستعانة بها في إعداد دراسات متخصصة.
5. دعوة الجهات الرسمية ذات العلاقة في الدول العربية التي لم تقم بتسمية نقاط اتصال أجهزة الإحصاء الوطنية بموافاة المنظمة بأسماء وبيانات التواصل لمرشحها حرصاً على مواصلة تجميع البيانات الصناعية وتحديث المنصات الرقمية التي تشرف عليها المنظمة وتوفير مؤشرات محدثة لمتخذي القرار والمستثمرين والمعنيين في الدول العربية.
6. تشكيل فريق عمل مصغر من نقاط اتصال أجهزة الإحصاء الوطنية في الدول العربية للبدء في تطبيق عملية الربط الإلكتروني لواجهة برمجة التطبيقات (API) للمنصة العربية للمؤشرات الصناعية بما يُمكن من أتمتة عملية تحديث البيانات بشكل دوري من مصادرها الرسمية.
7. دعوة الوزارات والجهات العربية ذات العلاقة لتحفيز منشآتها الصناعية والتعدينية للتسجيل على منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية APIP.online وإضافة منتجاتها الوطنية على المتجر الإلكتروني المجاني للمنصة، بما يساهم في التعريف بها وفتح أسواق جديدة عربياً ودولياً.
8. الإشادة بالمبادرة الكريمة لوزارة النقل والصناعة بجمهورية مصر العربية ممثلة بالهيئة العامة للتنمية الصناعية والجهود المقدرة في إعداد حملات ترويجية لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية APIP.online عبر وسائل الإعلام الرسمية المرئية والمكتوبة والمنصات والمواقع الإلكترونية ذات العلاقة.

9. دعوة الوزارات والجهات ذات العلاقة في الدول العربية لإعداد حملات ترويجية عبر وسائل الإعلام الرسمية لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية APIP.online والمنصة العربية لمعادن المستقبل APFM وربطهما بالمنصات والمواقع الالكترونية الرسمية، بما يساهم في دعم قطاعي الصناعة والتعدين الوطنية.
10. دعوة الوزارات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية إلى مواصلة تزويد المنظمة بالفرص الاستثمارية التعدينية والبيانات الفنية والجيومكانية للمعادن المحدثة في دولهم، أو عبر تعبئتها من خلال الاستمارة الرقمية المتاحة على الرابط الإلكتروني <https://arabpfm.org/form> بما يساهم في تطوير وتحديث "المنصة العربية لمعادن المستقبل" بصورة مستمرة.
11. قيام المنظمة بدعوة وحث الجهات ذات العلاقة على دعم ورعاية "المنصة العربية لمعادن المستقبل"، نظرًا لما تمثله من أهمية استراتيجية في تعزيز الوعي بالمعادن المستخدمة في الصناعات المستقبلية، وإبراز فرص الاستثمار في الدول العربية، بما يمكن من مواصلة تطوير المنصة واستدامة خدماتها.
12. التأكيد على الوزارات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية بتزويد المنظمة باستراتيجيات التعدين الوطنية، وذلك للاستفادة منها في تبادل الخبرات وتعزيز منظومة قطاع التعدين العربي.
13. دعوة الجهات المعنية بالدستور الغذائي في الدول العربية إلى الاستمرار في التعاون مع المنظمة في تنفيذ أنشطة المبادرة العربية للدستور الغذائي، والطلب من المنظمة العمل على إطلاق مبادرات أخرى خدمة للعمل العربي المشترك في هذا المجال.
14. دعوة الوزارات والمؤسسات المعنية إلى تزويد المنظمة بصفة دورية باحتياجاتها التدريبية والفنية وبما يمكن المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة من اعداد برامج متخصصة تساهم في بناء القدرات للكوادر العربية.
15. تتمين جهود المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية في تنفيذ برامج التدريبية والعلمية، وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، والتنويه برسائل الشكر التي تلقاها من الجهات المشاركة بما يعكس أثرها الإيجابي في تطوير القدرات الوطنية.
16. تقديم الشكر الى الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين على الجهود المبذولة في تنسيق المواقع وحشد الدعم لتعزيز التواجد العربي في المناصب القيادية والمجالس الحاكمة ولجان السياسات في المنظمات الدولية والاقليمية.
17. تقديم التهنية إلى سعادة الدكتور المهندس خالد حسن صوفي، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وعضو المجلس التنفيذي للمنظمة على توليه منصب رئيس المنظمة الدولية للتقييس (الآيزو) خلال الفترة 2028-2026.
18. الطلب من المنظمة العمل على استقطاب مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية للرعاية والإعلان على منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية APIP.online بما يساهم في توفير مصادر تمويل مستدامة وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها والمعتمدة وبما يتكامل مع أهداف المنصة.



19. شكر الإدارة العامة للمنظمة على إنجازاتها بين دورتي المجلس وتنفيذ أنشطتها وبرامج عملها وبما يخدم قطاعي الصناعة والتعدين في الدول العربية.

البند الثاني : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (67) للمجلس التنفيذي

القرار رقم 1126:

اطلع المجلس على تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابعة والستون للمجلس التنفيذي للمنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.
2. توجيه الشكر لوزارة التجارة والصناعة في دولة قطر على الجهود المقدرة في رئاسة وإدارة أعمال اجتماعات الدورة السابعة والستين وحرصها على متابعة تنفيذ قراراتها.
3. شكر الإدارة العامة للمنظمة على حسن متابعة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي.

البند الثالث

: قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 116 - القاهرة، سبتمبر 2025)
توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الاجتماع 34 - القاهرة، يوليو 2025) " المعنية بها المنظمة"

القرار رقم 1127:

اطلع المجلس على وثيقة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 116 - القاهرة، سبتمبر 2025)، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قرر

الإحاطة علما بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.



البند الرابع

: تقرير وتوصيات:

• الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.

القرار رقم 1128:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد تقرير وتوصيات الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية (الرباط - المملكة المغربية، 10-12 سبتمبر 2025).
2. اعتماد صيغة دليل عمل الفريق الفني المعني بالبحث والتطوير والابتكار في القطاع الصناعي في الدول العربية.

البند الخامس

: استراتيجية التكامل الصناعي العربي

القرار رقم 1129:

اطلع المجلس على وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. الموافقة على وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي والتوصية برفعها للجمعية العامة للاعتماد.
2. دعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد اجتماع استثنائي للجمعية العامة يخصص لاعتماد وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي، تمهيداً لعرضها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها القادمة لإقرارها وفقاً للأنظمة المتبعة في هذا الشأن.
3. تقديم الشكر لوزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية على دعوتها الكريمة لاستضافة أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في نوفمبر 2025 لاعتماد استراتيجية التكامل الصناعي العربي، تزامناً مع انعقاد اجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بمدينة الرياض.
4. دعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين للتنسيق مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية بشأن الترتيبات اللازمة لانعقاد أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للمنظمة، وإحاطة رئاسي الجمعية العامة والمجلس التنفيذي في دورتهما الحالية بذلك.

5. الإشادة بالتعاون البناء بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (إيدسمو) ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) لإعداد وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي، والتنويه بالجهود المبذولة من المنظمين والإنجازات المحققة لإعداد هذا المشروع الهام.
6. تقديم الشكر لأعضاء اللجنة التوجيهية لإعداد استراتيجية التكامل الصناعي العربي والفريق الاستشاري الفني ونقاط اتصال الوزارات المعنية بشؤون الصناعة والتعدين والجهات الأخرى ذات العلاقة على الجهود المبذولة في إعداد وثيقة الاستراتيجية ومراجعة واعتماد البيانات الواردة فيها.

البند السادس : موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة.

القرار رقم 1130:

اطلع المجلس على وثيقة موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. التأكيد على إلزامية سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بأسرع الآجال، وفقاً لنص المادة 52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي تنص على:
" تدفع حصص الدول الأعضاء سنوياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التي تستحق عنها هذه المساهمة حصراً في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي وبعملة الموازنة."
2. الطلب من الدول الأعضاء المعنية المبادرة لسداد متأخراتها منذ عام 1980 ولغاية 2024.
3. تقديم الشكر للدول التي سددت مساهماتها في موازنة المنظمة بين دورتي المجلس السابعة والستين والثامنة والستين.
4. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين عقد مذكرات تفاهم مع الدول الأعضاء في المنظمة التي عليها متأخرات في موازنتها لجدولة المبالغ غير المعترض عليها ومعالجة المبالغ المعترض عليها.
5. قيام أعضاء المجلس التنفيذي بالسعي لدى الجهات المعنية في دولهم لدعم أنشطة المنظمة وسداد مساهماتها ومتأخراتها لتمكين من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ برنامج عملها.
6. تقديم الشكر لدولة الكويت والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين على التزامهما بالاتفاقية الموقعة بين الطرفين عام 2009 والمتضمنة تحديد قيمة المتأخرات المالية المستحقة في حسابات المنظمة وبما يعكس التعاون البناء بين الدول الأعضاء والمنظمة.
7. التوصية للجمعية العامة للمنظمة بالموافقة على جدولة المتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية للمرة السادسة للفترة 1980-1989، 1990-1995، 1996-1999 وللمرة الثالثة للفترة 2000-2009 اعتباراً من 2026/7/01.

البند السابع : مستحقات جامعة الدول العربية في حسابات المنظمة.

القرار رقم 1131:

اطلع المجلس على وثيقة مستحقات جامعة الدول العربية في حسابات المنظمة، وبعد المناقشة:

قرر

1. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين جدول مستحقات جامعة الدول العربية في حسابات المنظمة والبالغ قيمتها 100 ألف دولار أمريكي على خمسة أقساط سنوية على أن يبدأ السداد خلال العام المالي 2026.

البند الثامن : مستجدات القطعة الأرضية التي تمتلكها المنظمة

القرار رقم 1132:

اطلع المجلس على وثيقة مستجدات القطعة الأرضية التي تمتلكها المنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه سعادة المدير العام المساعد ومداخلة ممثل المملكة المغربية، وبعد المناقشة:

قرر

1. تقديم الشكر والتقدير للجهات المختصة في المملكة المغربية على الجهود المقدرة في استضافة المقر الرئيسي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وتوفير كافة المتطلبات اللازمة بما يمكنها من القيام بمهامها وأنشطتها في أحسن الظروف.
2. التأكيد على المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين مواصلة الإجراءات اللازمة للحصول على تعويض عادل عن الجزء المستقطع من القطعة الأرضية المملوكة لها.
3. دعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين مواصلة التنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة المغربية بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة وفي أقرب الآجال الممكنة لبناء المقر الدائم للمنظمة على القطعة الأرضية التي تمتلكها.
4. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين عرض موضوع بناء المقر الدائم لها على اجتماع المجلس التنفيذي في دورته القادمة.



البند التاسع : موعد ومكان عقد الدورة (69) للمجلس التنفيذي.

القرار رقم 1133:

اطلع المجلس على وثيقة موعد ومكان عقد الدورة (69) للمجلس التنفيذي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

الموافقة على عقد الدورة التاسعة والستين للمجلس التنفيذي خلال الفترة، 12-14 مايو 2026، أيام الثلاثاء، الأربعاء والخميس، بمدينة الرباط- المملكة المغربية.

القرار رقم 1134:

رفع برقية شكر وتقدير وعرفان إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية نصره الله.

(مرفق 2)

شملان حمود الجحيدلي

المدير العام
الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت
رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة
في دورته الثامنة والستين

عادل صقر الصقر

المدير العام
المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين



المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

الدورة التاسعة والستون للمجلس التنفيذي

(الرباط- المملكة المغربية، 12-14 مايو 2026)

التقرير والقرارات

الدورة التاسعة والستون للمجلس التنفيذي
للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين



تقرير وقرارات الدورة التاسعة والستون للمجلس التنفيذي (الرباط - المملكة المغربية، 12-14 مايو 2026)

عقد المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين دورته التاسعة والستون في مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة 12-14 مايو 2026، بمشاركة أعضاء المجلس التنفيذي من الدول التالية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
2. دولة الإمارات العربية المتحدة (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
3. مملكة البحرين (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
4. المملكة العربية السعودية
5. جمهورية السودان (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
6. سلطنة عمان (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
7. دولة فلسطين (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
8. دولة قطر
9. دولة الكويت (عبر تقنية الاتصال عن بعد)
10. جمهورية مصر العربية
11. المملكة المغربية

بالإضافة إلى:

■ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

وتعذر حضور:

1. جمهورية العراق
2. الجمهورية الإسلامية الموريتانية

(مرفق رقم 1: قائمة بأسماء رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة)



أولا - الافتتاح:

افتتح الاجتماع سعادة المهندس عادل صقر الصقر - المدير العام للمنظمة بالترحيب بأعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة، شاكرًا لهم حضورهم، ومتمنيًا لهم طيب الإقامة على أرض المملكة المغربية المضيفة ورحب بأعضاء المجلس المشاركين عبر تقنية الاتصال عن بعد. واستهل كلمته بتقديم أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ملك المملكة المغربية على عنايته ورعايته للمنظمة وتوجيهاته السديدة لحكومته الرشيدة لتقديم الدعم الدائم لأنشطتها وفعاليتها وأيضا لكافة الدول العربية على جهودها المقدرة في تعزيز مسيرة المنظمة، وبما يمكن من تنفيذ برامج عملها في أحسن الظروف.

كما تقدم بالشكر والتقدير لسعادة الأستاذ شملان حمود الجحيدلي - مدير عام الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت على جهوده القيّمة خلال رئاسته المتميزة للدورة السابقة للمجلس الموقر. ثم هنئ سعادة السفير أحمد نهاد عبد اللطيف - سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة المغربية، على ترأسه أشغال المجلس في دورته الحالية، متمنيًا له التوفيق والنجاح في إدارة أعمال الاجتماع والخروج بقرارات هامة تساهم في دعم التكامل الصناعي والتعدين العربي. ورحب بسعادة المستشار أبو بكر الأشرفي - نائب رئيس البعثة بسفارة جمهورية مصر العربية.

كما تقدم بخالص الشكر لأعضاء المجلس الموقر كل باسمه وصفته على التعاون الدائم مع المنظمة، من خلال برامجها وأنشطتها وبما يحقق أهدافها في مجالات عملها، ورحب بسعادة المستشار الأستاذ صلاح الدين الشميري - ممثل إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، شاكرًا له حضوره ومشاركته الأولى في هذا الاجتماع. كما رحب بسعادة الأستاذ عماد فوزي زكي - رئيس قطاع بالجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية - رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة.

في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، والهجمات الإيرانية السافرة على دول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وما تشهده المنطقة العربية من ظروف استثنائية ألقت بآثارها على العديد من المجالات، ولا سيما القطاع الصناعي وما يرتبط به من سلاسل الإمداد والتوريد الإقليمية، أوضح سعادة المدير العام أن المنظمة قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير في مجال اختصاصها للمساهمة في مواجهة الآثار الناجمة عن تداعياتها وبما يمكن من تعزيز مقومات التكامل الصناعي والتعدين العربي، كما قامت بالتواصل ومخاطبة العديد من المنظمات الإقليمية والدولية لتنسيق المواقف وإيجاد حلول واقعية وبما يحقق تطلعات دولنا العربية.

بعد ذلك أوضح المدير العام أن جدول أعمال هذه الدورة يهدف لمناقشة عدد من الموضوعات والمبادرات والبرامج الفنية ضمن مجالات عمل المنظمة (الصناعة، التقييس والتعدين)، وكذلك مناقشة عدد من الموضوعات المالية والإدارية وأيضا مشروع جدول أعمال الدورة الـ 29 للجمعية العامة للمنظمة، التي ستعقد بمشيئة الله خلال الفترة 14-16 يوليو 2026 بمدينة طرابلس - دولة ليبيا.

وفي إطار استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035، قام سعادة المدير العام للمنظمة بإحاطة أعضاء المجلس الموقر بتبني أصحاب المعالي الوزراء للاستراتيجية خلال اجتماعهم الاستثنائي للجمعية العامة للمنظمة والذي عقد بمدينة الرياض، خلال شهر نوفمبر 2025. وبما يمكن من وضع رؤية مستقبلية لتطوير القطاع الصناعي في المنطقة العربية ويسهم في تعزيز أسس ودعائم التنمية الاقتصادية الشاملة. وأشار الى انعقاد الاجتماع التشاوري العاشر لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية في شهر يناير من هذا العام بمدينة الرياض والذي شهد مناقشة العديد من البرامج الفنية المتخصصة لدعم قطاع التعدين العربي. وبهذه المناسبة تقدم



سعادته بخالص الشكر والتقدير لوزارة الصناعة والثروة المعدنية بالملكة العربية السعودية وعلى رأسها معالي الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف على الاستضافة الكريمة لأعمال هذه الاجتماعات. وتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الأستاذ عرفات عصفور، وزير الصناعة بدولة فلسطين، على ما حققته المنظمة من إنجازات خلال تولي معاليه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية.

في ضوء ما يشهده العالم من تطور متسارع في مجالات التحول الرقمي، أكد على حرص المنظمة على مواكبة هذه المستجدات من خلال الاهتمام بالصناعات المستقبلية، ولا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبما تمثله من قيمة مضافة تسهم في تعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستفادة. وفي هذا الإطار، عملت المنظمة على إدماج هذه التقنيات ضمن مبادراتها وبرامجها الفنية المختلفة، المتمثلة في المنصات الإلكترونية والمكتبات الرقمية والمؤشرات الصناعية وبما يشكل ركيزة رقمية مهمة لدعم اتخاذ القرار، وتعزيز تبادل البيانات والمعلومات وتحليلها، ويعزز بناء قاعدة صناعية عربية متقدمة وفاعلة.

وفي ختام كلمته، عبر سعادة المهندس عادل صقر الصقر - المدير العام للمنظمة عن يقينه بأن المجلس الموقر سيسهم في صياغة قرارات فعالة تعزز قدرة المنظمة على مواصلة أداء مهامها ورسالتها بكل كفاءة، وتحقيق مزيد من الإنجازات التي تخدم الدول العربية، وتسهم في دفع مسيرة التنمية الصناعية والتعدينية نحو مستويات أعلى من التكامل والفاعلية.

ثم ألقى سعادة الأستاذ شملان حمود الجحيدلي - مدير عام الهيئة العامة للصناعة بوزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت، التي ترأست أشغال الدورة السابقة للمجلس التنفيذي، كلمة أعرب فيها عن شكره وتقديره لأعضاء المجلس التنفيذي على جهودهم المبذولة في دعم أنشطة المنظمة، وبما ساعد في تحقيق العديد من الإنجازات والمبادرات الفنية الهامة. وتوجه بالشكر الجزيل للإدارة العامة للمنظمة وعلى رأسها المدير العام المهندس عادل صقر الصقر وكافة العاملين بها على تعاونهم المستمر والبناء خلال فترة ترأس دولة الكويت لأشغال المجلس في دورته السابقة، والتي تحققت خلالها العديد من المشاريع والبرامج الفنية الهادفة وترجمت مخرجاتها بشكل ملموس. كما ثمن عاليا جهود المنظمة فيما اتخذته من إجراءات وتدابير في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة العربية وأكد على ثقته بتضافر الجهود وتكاملها على المستويين العربي والإقليمي من شأنه أن يسهم في تجاوز العقبات والحد من تداعياتها. كما أشار إلى استراتيجية التكامل الصناعي العربي، التي تم تبنيها من قبل أصحاب المعالي وزراء الصناعة اجتماعهم الاستثنائي. وتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وللمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك"، على التعاون المقدر في إعداد هذه الاستراتيجية، وكل من ساهم في هذا المشروع الهام وعلى رأسها المجلس التنفيذي الموقر واللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية، واللجنة التوجيهية للاستراتيجية، وفريق العمل الفني الاستشاري. حيث عبر عن ثقته في تنفيذ هذه الاستراتيجية سيساهم في تعزيز مسارات التنمية الصناعية والتعدينية في الدول العربية، وبما يعمل على رفع الإنتاجية، ويعزز الروابط الصناعية، ويرسخ الشراكة التكاملية العربية. وفي الأخير، أعرب لأعضاء المجلس الموقر عن تقديره البالغ لكل من ساهم في نجاح الدورة السابقة، وتنفيذ قراراتها.

عقب ذلك، سلم رئاسة الدورة الحالية إلى سعادة السفير أحمد نهاد عبد اللطيف - سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة المغربية، متمنيا له التوفيق والنجاح في رئاسة الدورة الحالية والخروج بقرارات هامة تسهم في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية للدول العربية. والذي ألقى بدوره كلمة أعرب فيها عن شكره وتقديره للمنظمة وعلى رأسها سعادة المهندس عادل صقر الصقر - المدير العام للمنظمة وكافة العاملين على الجهود القيمة المبذولة في تنفيذ الأنشطة والبرامج الفنية في مجالات عمل المنظمة، وكذلك على التحضير المتميز لهذا الاجتماع. كما تقدم بالشكر الجزيل لسعادة الأستاذ شملان حمود الجحيدلي - مدير عام الهيئة العامة للصناعة بوزارة التجارة والصناعة



في دولة الكويت على رئاسته لأعمال الدورة الثامنة والستين للمجلس التنفيذي وحسن إدارة أعمالها والحرص على متابعة قراراتها، ولأصحاب السعادة أعضاء المجلس التنفيذي وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونهم وجهودهم المقدرة في دعم أنشطة المنظمة حتى تحقق أهدافها المنشودة. كما أعرب عن خالص الشكر للمملكة المغربية على ما تقدمه كدولة المقر من دعم مستمر للمنظمة، الأمر الذي مكنها من مواصلة أداء رسالتها والقيام بمهامها، وعزز مكانتها كإحدى المنظمات العربية المتخصصة الرائدة في مجالات اختصاصها. كما أشار سعادته إلى أن الاجتماع سيتناول عددا من الموضوعات الهامة والمبادرات النوعية والأنشطة المدرجة ضمن برنامج عمل المنظمة، والتي من شأنها الإسهام في تعزيز مسارات العمل العربي المشترك ودعم جهود التنمية الصناعية والتعدينية في الدول العربية. كما أشاد بجهود المنظمة في استشراف مستقبل الصناعة عبر تبني تقنيات التحول الرقمي، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي، وتوظيفها في مشاريعها بما يساهم في ترسيخ قاعدة صناعية وتعدينية متقدمة قادرة على مواكبة المتغيرات العالمية وبما يساهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصادات الوطنية. وكذلك أشاد بدور المنظمة في إعداد وتبني استراتيجية التكامل الصناعي العربي وتفعيل مضامينها، بما يدعم مسارات التطوير والتحديث، ويرسخ أسس التكامل الصناعي والتعديني بين الدول العربية، ويواكب التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي. كما أشاد سعادته بجهود المنظمة فيما تقوم به من مبادرات وبرامج تساهم في دعم مسيرة العمل العربي المشترك وتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء.

كما أعرب سعادته عن تضامنه مع دول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لما تعرضت له من طرف الاعتداء الإيراني، في ظل هذه الظروف الحساسة وما ترتب عنها من تداعيات وانعكاسات أثرت على عدد من القطاعات الحيوية، ولاسيما القطاع الصناعي وما يرتبط به من سلاسل الإمداد والتوريد الإقليمية، وهو ما يعزز أهمية أعمال هذه الدورة في دعم الجهود الرامية إلى تطوير العمل العربي المشترك في مجالات الصناعة والتعدين والمواصفات والجودة.

وفي مجال بناء القدرات وتأهيل الكوادر العربية، نوه سعادته بدور المنظمة من خلال "المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية" التابع لها بمواصلة أداء دورها كبيت خبرة عربي يعزز مكانتها كمرجع فاعل وموثوق في مجالات التدريب والاستشارات وتنمية القدرات عبر تقديم الدعم الفني وفق أحدث الممارسات العالمية. وبما يساهم في الارتقاء بتطوير الكفاءات والموارد البشرية ويلبي احتياجات القطاعات الصناعية والتعدينية في الدول العربية. وفي ختام كلمته، جدد الشكر لأعضاء المجلس التنفيذي الموقر وللإدارة العامة للمنظمة، متمنيا للاجتماع كامل التوفيق والنجاح والخروج بقرارات هامة، تُساهم في تعزيز دور المنظمة، بما يعزز متطلبات الدول العربية في مجالات الصناعة، التقييس والتعدين.

في الأخير ألقى سعادة المستشار الأستاذ صلاح الدين عبد الولي الشميري - ممثل إدارة المنظمات والاتحادات العربية - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كلمته حيث تقدم بخالص الشكر والتقدير للمملكة المغربية ملكا وحكومة وشعبا على ما تقدمه من دعم ورعاية متواصلة للمنظمة، مما أسهم في تمكينها من أداء رسالتها والاضطلاع بمهامها، وتعزيز حضورها كإحدى المنظمات العربية المتخصصة الفاعلة في مجالات عملها، والشكر كذلك لدعم المملكة لجامعة الدول العربية وكافة منظماتها المتخصصة.



كما نقل تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط وسعادة السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، وتمنياتها لأعمال هذه الدورة بالتوفيق والنجاح والخروج بقرارات وتوصيات تسهم في تعزيز دور المنظمة وتطوير برامجها، ودعم جهود التكامل الصناعي العربي، وتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في المجالات المرتبطة بأهداف المنظمة واختصاصاتها.

أكد سعادته أن انعقاد أعمال هذه الدورة يأتي في ظل أوضاع إقليمية ودولية استثنائية، تشهد على أثرها المنطقة العربية تحديات متسارعة وتطورات متلاحقة ألقت بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية، بما في ذلك قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة وسلاسل الإمداد والتجارة والاستثمار، فضلاً عن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية المتسارعة، وما تفرضه من تحديات جديدة تتطلب من الدول العربية مزيداً من التنسيق والتكامل وتوحيد الجهود. ومن هذا المنطلق، أبرز سعادته أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمة في مجالات الصناعة والتعدين والمواصفات والمقاييس والجودة، من خلال ما تقوم به من جهود في دعم الصناعات العربية، وتعزيز التكامل والتنسيق بين الدول العربية، وتطوير البنية التحتية للجودة والتقييس، وتأهيل الكفاءات العربية، ومواكبة التحولات المرتبطة بالتحول الرقمي والصناعة الذكية والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الأخضر. وأشار سعادته إلى أن جدول أعمال هذه الدورة، والذي يعكس تنوعاً واتساعاً في مجالات عمل المنظمة، سواء ما يتعلق بتقارير النشاط بين دورتي المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات، أو باستراتيجية التكامل الصناعي العربي، أو ببرامج المنظمة المستقبلية، أو الموضوعات ذات الصلة بتطوير الأداء المؤسسي وتعزيز كفاءة العمل، مؤكداً أن هذه الملفات باتت تحتل موقعاً متقدماً ضمن أولويات العمل العربي الاقتصادي والتنموي المشترك. كما ثمن سعادته الجهود الكبيرة التي بذلتها الإدارة العامة للمنظمة في إعداد الوثائق والتقارير المعروضة على المجلس، مؤكداً دعم الأمانة العامة لكل ما من شأنه تعزيز كفاءة المنظمة وتطوير أدائها المؤسسي، وتمكينها من مواكبة المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، بما يعزز مكانتها باعتبارها الذراع الفني والعلمي لجامعة الدول العربية وبيت الخبرة العربي المتخصص في مجالات عملها. وأوضح سعادته أن الأمانة العامة تتابع باهتمام جهود المنظمة في مجالات عملها، حيث تكتسب أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية المتسارعة، وتسهم في دعم مسارات التنمية المستدامة، ورفع تنافسية الاقتصاد العربي، وتعزيز مقومات التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

كما أعرب سعادته عن الشكر والتقدير للمنظمة على إثرائها جدول أعمال القمة العربية المرتقبة بإضافة موضوع ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي يتعلق باستراتيجية التكامل الصناعي العربي، والتي تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمنظمة خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في نوفمبر الماضي. وفي ختام كلمته، أشاد سعادته بالدور الفاعل الذي تضطلع به المنظمة، وبالجهود المخلصة التي يبذلها سعادة المدير العام وكافة الكوادر العاملة بها، في تطوير برامجها وتفعيل أنشطتها وتعزيز حضورها العربي والإقليمي، بما يسهم في خدمة أهداف العمل العربي المشترك، ودعم تطلعات الدول العربية نحو تنمية صناعية وتعدنية أكثر تكاملاً واستدامة.

ثانياً - تشكيل لجنة الصياغة:

تم تشكيل لجنة الصياغة من ممثلي الدول التالية:

▪ دولة قطر.

▪ المملكة المغربية.

بالإضافة إلى الإدارة العامة للمنظمة.



ثالثاً - إقرار جدول أعمال الدورة:

عرضت الإدارة العامة بنود مشروع جدول الأعمال.

وبعد المناقشة، أقر المجلس التنفيذي جدول أعماله على النحو التالي:

القرار رقم 1135:

البند الأول	: تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي (68) و(69)
البند الثاني	: تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (68) للمجلس التنفيذي
البند الثالث	: تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي الجمعية العامة (28 و 29)
البند الرابع	: تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) للجمعية العامة
البند الخامس	: تقارير وتوصيات اللجان: • الاجتماع (61) للجنة العربية العليا للتقييس. • الاجتماع (32) للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية.
البند السادس	: قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 117 - القاهرة، فبراير 2026) " المعنية بها المنظمة"
البند السابع	: استراتيجية التكامل الصناعي العربي.
البند الثامن	: موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة.
البند التاسع	: تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليه والحساب الختامي لعام 2025.
البند العاشر	: تقرير المراقب الداخلي لعام 2025.
البند الحادي عشر	: تقرير مراقب الحسابات القانوني لعام 2025.
البند الثاني عشر	: مشروع برنامج عمل وموازنة المنظمة للعامين 2027-2028.
البند الثالث عشر	: شطب ديون بذمة الغير.
البند الرابع عشر	: شطب بعض الموجودات الثابتة.
البند الخامس عشر	: مستجدات القطعة الأرضية التي تمتلكها المنظمة .
البند السادس عشر	: ترشيحات الدول لعضوية المجلس التنفيذي بين دورتي الجمعية العامة (29-30).
البند السابع عشر	: ترشيحات الدول لعضوية هيئة الرقابة المالية والإدارية بين دورتي الجمعية العامة (29-30).
البند الثامن عشر	: تعيين مراقب الحسابات القانوني لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين الماليتين 2027-2028.
البند التاسع عشر	: مشروع تقرير المجلس التنفيذي عن نشاطه بين دورتي الجمعية العامة (28-29).
البند العشرون	: ترشيحات الدول لمنصب المدير العام للمنظمة.
البند الواحد والعشرون	: مشروع جدول أعمال الدورة (29) للجمعية العامة.
البند الثاني والعشرون	: موعد ومكان عقد الدورة (70) للمجلس التنفيذي.



رابعاً - مناقشة بنود جدول الأعمال:

ناقش المجلس التنفيذي البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة واتخذ بشأنها القرارات التالية:

البند الأول : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي المجلس التنفيذي (68) و(69)

القرار رقم 1136:

اطلع المجلس على تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين (68 و 69) للمجلس التنفيذي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.
2. تقديم الشكر والتقدير إلى وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالملكة العربية السعودية على الاستضافة الكريمة لأعمال الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للمنظمة (23 نوفمبر 2025) والاجتماع التشاوري العاشر لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية (13 يناير 2026).
3. تثمين الجهود التي بذلتها المنظمة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية وما اتخذ من خطوات عملية لمواكبة تداعياتها في إطار مجالات عمل المنظمة وبما يساهم في استدامة التنمية الاقتصادية في الدول العربية.
4. دعوة الوزارات العربية والجهات ذات العلاقة بمجالات عمل المنظمة إلى تزويدها بالبيانات الغنية والإحصاءات وبما يمكنها من مواصلة جهودها في تحديث المنصات الرقمية وإنشاء المبادرات النوعية وإصدار الدراسات المتخصصة.
5. دعوة الوزارات العربية والجهات ذات الصلة لتزويد المنظمة بالاستراتيجيات والتقارير الوطنية لإثراء المكتبات الرقمية بالمنظمة والاستفادة منها وبما يساهم في تبادل التجارب والخبرات تحقيقاً للتكامل الصناعي والتعديني العربي.
6. تثمين جهود المنظمة في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير منصات الرقمية، وتعزيز دورها في دعم التنمية الصناعية والتعدينية في الدول العربية.
7. التأكيد على أهمية مواصلة المنظمة لجهودها الترويجية لمنصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية (APIP.online) عبر استثمار كافة القنوات والوسائل المتاحة لتمكين المنشآت العربية من إضافة منتجاتها على المتجر الإلكتروني للمنصة والاستفادة من خدماتها المجانية في تعزيز التجارة البينية العربية.
8. دعوة المنظمة لتكثيف الجهود الترويجية لمنصات الرقمية من خلال كافة القنوات والوسائل المتاحة للاستفادة من مخرجاتها النوعية على المستويين العربي والإقليمي.
9. الطلب من المنظمة الاستمرار في تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والعربية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، والاستفادة من خبراتها وتجاربها في دعم وتنفيذ برامجها وأنشطتها.



10. تقديم التهنئة إلى كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية بمناسبة حصولهم على مناصب قيادية في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالتقييس.

11. تقديم الشكر إلى الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين على الجهود المبذولة في تنسيق المواقف وحشد الدعم لتعزيز التواجد العربي في المناصب القيادية في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالتقييس والطلب من المنظمة مواصلة جهودها في تعزيز الحضور العربي في هذه المنظمات بما يخدم المصالح العربية المشتركة.

12. ثمين الجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في تعزيز أواصر التعاون العربي المشترك، لاسيما من خلال إبرام مذكرة التفاهم مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، والتي أثمرت عن إنجاز المعجم الموحد لمصطلحات التعدين كإضافة نوعية للمراجع العربية.

13. الإشادة بجهود المنظمة في تطوير "المنصة العربية لمعادن المستقبل" وإنجاز "المكتبة الرقمية للدراسات التعدينية العربية" وإعداد إصدارات نوعية في مجال الحوكمة والاستثمار التعديني، معادن الانتقال الطاقوي وإعادة وتأهيل المناجم والمحاجر، وذلك دعماً لمنظومة التعدين العربي.

14. الإحاطة علماً بنتائج اجتماعات (الفريق العربي الاستشاري للتدريب)، والذي يضم مسؤولي التدريب في وزارات الصناعة والتعدين ومؤسسات التقييس العربية، ودعوة الفريق لاستمرار جهوده وبما يساهم في تلبية الاحتياجات التدريبية للدول الأعضاء.

15. التأكيد على أهمية المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية كأحد المراكز المتخصصة في تأهيل الكوادر وبناء القدرات وتقديم الاستشارات الفنية في مجالات الصناعة، التقييس والتعدين.

16. دعوة الوزارات والجهات المعنية في الدول الأعضاء لتسجيل المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة كوجهة عربية معتمدة في تأهيل الكوادر وبناء القدرات وتقديم الاستشارات الفنية في مجالات الصناعة، التقييس والتعدين.

17. دعوة الوزارات والجهات ذات العلاقة إلى توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، وبما يمكن من تنفيذ برامج ودورات تدريبية متخصصة تساهم في تأهيل وبناء قدرات الكوادر العربية.

18. دعوة الوزارات والجهات ذات العلاقة إلى موافاة المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بمقترحاتها واحتياجاتها بشأن البرامج التدريبية والاستشارات الفنية لتضمينها ضمن الخطط المستقبلية للمعهد.



البند الثاني : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (68) للمجلس التنفيذي

القرار رقم 1137:

اطلع المجلس على تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (68) للمجلس التنفيذي، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.
2. توجيه الشكر لسعادة الأستاذ شملان حمود الجعيدلي مدير عام الهيئة العامة للصناعة بوزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت على جهوده المقدرة في رئاسة وإدارة أعمال اجتماعات الدورة الثامنة والستين وحرصه على متابعة تنفيذ قراراتها.
3. شكر الإدارة العامة للمنظمة على حسن متابعة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي.

البند الثالث : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي الجمعية العامة

(28 و 29)

القرار رقم 1138:

اطلع المجلس على تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي الجمعية العامة (28 و 29)، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

تكليف الإدارة العامة برفع التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين بعد تضمينه أنشطة المنظمة اللاحقة مع التوصية باعتماده.

البند الرابع : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) للجمعية العامة

القرار رقم 1139:

اطلع المجلس على تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. تكليف الإدارة العامة للمنظمة برفع التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين مع التوصية باعتماده.
2. شكر الإدارة العامة للمنظمة على حسن متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العامة.



البند الخامس : تقارير وتوصيات اللجان:

- الاجتماع (61) للجنة العربية العليا للتقييس.
- الاجتماع (32) للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية.

1. الاجتماع (61) للجنة العربية العليا للتقييس القرار رقم 1140:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الاجتماع (61) للجنة العربية العليا للتقييس، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.
2. اعتماد اللائحة العربية النموذجية لتعيين جهات تقييم المطابقة، على أن يتم تطبيقها من قبل الدول العربية الراغبة في ذلك.
3. الطلب من المنظمة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة بشأن وضع آلية تنفيذية لتطبيق البرنامج العربي للحلال الذي تم اعتماده خلال الاجتماع واحد والستين للجنة العربية العليا للتقييس (الرباط- المملكة المغربية، 11-12 فبراير 2026)، بما يعزز الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال بين الدول الأعضاء.
4. دعوة الدول العربية إلى الانضمام إلى البرنامج العربي للحلال والترويج له بهدف حماية صحة المستهلك العربي وتسهيل تداول المنتجات الحلال في الأسواق العربية والدولية.

2. الاجتماع (32) للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية القرار رقم 1141:

اطلع المجلس على تقرير وتوصيات الاجتماع (32) للجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. اعتماد التقرير.
2. الإحاطة علماً بالطاولة الوزارية حول معادن الانتقال الطاق في المنطقة العربية، المقرر تنظيمها من قبل وزارة الانتقال الطاق والتنمية المستدامة بالمملكة المغربية بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية والمنظمة، في يوم 07 أكتوبر 2026 ضمن أعمال الدورة الثالثة من "المؤتمر الدولي للتعددين IMC-MOROCCO" (الرباط 06-08 أكتوبر 2026)، على أن تقوم المنظمة بدعوة أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية للمشاركة في أعمالها.



3. الطلب من المنظمة مخاطبة الوزارات والهيئات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية لموافاتها بالبيانات الرقمية المحدثة حول الموارد المعدنية في دولها، وتحديدًا الفرص التعدينية المطروحة للاستثمار والبيانات الجيومكانية للمواقع والمناطق التعدينية لتحديث المنصة العربية لمعادن المستقبل APFM، وذلك عبر البريد الإلكتروني أو من خلال تعبئة الاستمارة الرقمية المخصصة لهذا الغرض عبر الرابط التالي: <https://arabpfm.org/form>.

4. دعوة الوزارات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية إلى تزويد المنظمة بالدراسات والتقارير الفنية الوطنية المرغوب إدراجها في "المكتبة الرقمية للدراسات التعدينية العربية"، والتي تم إطلاقها رسمياً خلال الاجتماع التشاوري العاشر لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية (الرياض: 13 يناير 2026)، دعماً لإثراء محتواها وتعزيز دورها كمرجعية عربية في قطاع التعدين.

5. الموافقة على تطوير "قاعدة الإنتاج التعديني العربي" إلى "بوابة المؤشرات التعدينية العربية" والتي سيتم إطلاقها رسمياً خلال الاجتماع التشاوري القادم لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية بهدف الارتقاء بمنظومة البيانات التعدينية وتوفير مؤشرات ذكية وتفاعلية تدعم صنّاع القرار، مع قيام المنظمة بدعوة الجهات العربية المعنية إلى موافاتها بالبيانات المحدثة (الإنتاج التعديني، الصادرات والواردات، الاحتياطيات ومؤشرات وطنية أخرى ذات الصلة).

6. الموافقة على تشكيل «فريق العمل العربي للذكاء الاصطناعي في قطاع الثروة المعدنية»، من متخصصين ذوي خبرات نوعية ممثلين عن الوزارات والهيئات العربية المعنية والجهات ذات الصلة، وذلك لمتابعة تنفيذ أهداف ومخرجات المبادرة العربية للذكاء الاصطناعي في قطاع الثروة المعدنية، ورفع مخرجاته لأعضاء اللجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية، على أن تتولى المنظمة استكمال الإجراءات المعمول بها في هذا الشأن.

7. التأكيد على التوصيات الصادرة عن أعضاء اللجنة الاستشارية لقطاع الثروة المعدنية في اجتماعهم الثاني والثلاثين (الرابط-المملكة المغربية: 01-03 أبريل 2026) بشأن المؤتمر العربي الدولي للثروة المعدنية ويوم التعدين العربي.

البند السادس : قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 117 – القاهرة، فبراير 2026) " المعنية بها المنظمة"

القرار رقم 1142:

اطلع المجلس على وثيقة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 117 – القاهرة، فبراير 2026)، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

الإحاطة علماً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.



البند السابع : استراتيجية التكامل الصناعي العربي.

القرار رقم 1143:

اطلع المجلس على وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. الإحاطة علماً بالإجراءات المتخذة بشأن استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035 والتي من بينها عرض الوثيقة خلال اجتماعات الدورة (117) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة، 1-5 / 2 / 2026)، الذي أصدر القرار رقم (2521) الفقرة (1) : "الإحاطة علماً بالموضوعات المقترحة تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (35)".
2. الموافقة على تشكيل "لجنة متابعة تنفيذ استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035 " مكونة من ممثلي وزارات الصناعة والجهات ذات العلاقة، ورفعها للجمعية العامة مع التوصية بالاعتماد.
3. الطلب من المنظمة إعداد "دليل العمل الإرشادي للجنة متابعة تنفيذ استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035"، والتوصية للجمعية العامة بتفويض المجلس التنفيذي لاعتماده بعد عرضه على اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.
4. التأكيد على أهمية دعوة الصناديق والجهات التمويلية والمؤسسات الوطنية من القطاعين العام والخاص للمساهمة في تنفيذ برامج ومشروعات استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035، بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة، وتعزيزاً للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في الدول العربية.
5. تثمين جهود المنظمة في البدء بتنفيذ المشروعات الواردة في استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035 التي يمكن تنفيذها بالجهود الذاتية، ودعوتها لمواصلة ومتابعة تنفيذ المشاريع الأخرى بعد اعتماد وثيقة الاستراتيجية خلال اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (35) المقبلة.

البند الثامن : موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة.

القرار رقم 1144:

اطلع المجلس على وثيقة موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. التأكيد على إلزامية سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بأسرع الآجال، وفقاً لنص المادة 52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي تنص على:
"المادة 52: تدفع حصص الدول الأعضاء سنوياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التي تستحق عنها هذه المساهمة حصراً في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي وبعملة الموازنة."
- 2.حث الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن الفترة (2010-2025).
- 3.الطلب من الدول الأعضاء المعنية المبادرة لسداد متأخراتها عن الفترة (1980-2009).
- 4.تقديم الشكر للدول التي سددت مساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة بين دورتي المجلس الثامنة والستين والتاسعة والستين.



5. تقديم الشكر لدولة الكويت على سداد إجمالي متأخراتها في موازنة المنظمة ووفقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة المالية - دولة الكويت والمنظمة عام 2009.
6. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييم والتعدين عقد مذكرات تفاهم مع الدول الأعضاء في المنظمة التي عليها متأخرات في موازنتها لجدولة المبالغ غير المعترض عليها ومعالجة المبالغ المعترض عليها.
7. قيام أعضاء المجلس التنفيذي بالسعي لدى الجهات المعنية في دولهم لدعم أنشطة المنظمة وسداد مساهماتها ومتأخراتها لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ برنامج عملها.

البند التاسع : تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليه والحساب الختامي لعام 2025.
القرار رقم 1145:

اطلع المجلس على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليه والحساب الختامي لعام 2025، واستمع إلى العرض الذي قدمه رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية، وبعد المناقشة:

قرر

1. توجيه الشكر لسعادة الأستاذ عماد فوزي زكي - رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية ولأعضائها على جهودهم المبذولة في إعداد التقرير.
2. تقديم الشكر للإدارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييم والتعدين لالتزامها بالنظام المالي والمحاسبي الموحد ولائحته التنفيذية للعام المالي 2025.
3. رفع التقرير إلى الاجتماع القادم للجمعية العامة والتوصية باعتماده.

البند العاشر : تقرير المراقب الداخلي لعام 2025.
القرار رقم 1146:

اطلع المجلس على وثيقة تقرير المراقب الداخلي لعام 2025، واستمع إلى العرض الذي قدمه المراقب الداخلي، وبعد المناقشة:

قرر

تقديم الشكر للمراقب الداخلي ورفع تقريره إلى الجمعية العامة في اجتماعها القادم والتوصية باعتماده.



البند الحادي عشر : تقرير مراقب الحسابات القانوني لعام 2025.

القرار رقم 1147:

اطلع المجلس على تقرير مراقب الحسابات القانوني لعام 2025، واستمع إلى العرض الذي قدمه مراقب الحسابات القانوني، وبعد المناقشة:

قرر

تقديم الشكر لمراقب الحسابات القانوني ورفع تقريره إلى الجمعية العامة في اجتماعها القادم والتوصية باعتماده.

البند الثاني عشر : مشروع برنامج عمل وموازنة المنظمة للعامين 2027-2028.

القرار رقم 1148:

اطلع المجلس على وثيقة مشروع برنامج عمل وموازنة المنظمة للعامين 2027-2028، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

رفع مشروع برنامج العمل والموازنة للعامين 2027-2028 للجمعية العامة، بمبلغ 4 750 000 دولار أمريكي سنوياً منها 3 625 000 دولار من مساهمات الدول والباقي وقدره 1 125 000 دولار من التمويل الذاتي) وإجمالي مبلغ 9 500 000 دولار أمريكي، وهي نفس الموازنة للسنتين الماليتين 2025-2026، والتوصية بالموافقة عليه.

البند الثالث عشر : شطب ديون بذمة الغير.

القرار رقم 1149:

اطلع المجلس على وثيقة شطب ديون بذمة الغير، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

رفع الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة مع التوصية بالموافقة على شطب ديون بذمة الغير بمبلغ 578 دولار أمريكي وفقاً للنظام.



البند الرابع عشر : شطب بعض الموجودات الثابتة.

القرار رقم 1150:

اطلع المجلس على وثيقة شطب بعض الموجودات الثابتة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

رفع الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة مع التوصية بالموافقة على بيع السيارتين المتضمنتين في وثيقة البند وشطبهما من السجلات وفقاً للنظام.

البند الخامس عشر : مستجدات القطعة الأرضية التي تمتلكها المنظمة .

القرار رقم 1151:

اطلع المجلس على وثيقة مستجدات القطعة الأرضية التي تمتلكها المنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمته الإدارة

العامة، وبعد المناقشة:

قرر

1. الإعراب عن الشكر والتقدير للجهات المختصة في المملكة المغربية، لما تبذله من جهود مقدرة في استضافة المقر الرئيسي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، وتوفير المتطلبات اللازمة التي تمكنها من القيام بمهامها وتنفيذ أنشطتها في أحسن الظروف.

2. التأكيد على مواصلة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض العادل عن الجزء المستقطع من القطعة الأرضية المملوكة لها.

3. دعوة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين إلى استمرار التنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة المغربية، من أجل استكمال الإجراءات اللازمة، لبناء مقرها الدائم على القطعة الأرضية المملوكة لها .

البند السادس عشر : ترشيحات الدول لعضوية المجلس التنفيذي بين دورتي الجمعية العامة (29-30)

القرار رقم 1152:

اطلع المجلس على وثيقة ترشيحات الدول لعضوية المجلس التنفيذي بين دورتي الجمعية العامة (29 و30)، واستمع إلى

العرض الذي قدمه المدير العام، ومداخلة رئيس وفد جمهورية مصر العربية أنه حالياً يتم متابعة الإجراءات اللازمة للتقدم

لعضوية المجلس التنفيذي مع جهات الاختصاص. وبعد المناقشة:

قرر

رفع الترشيحات الواردة للمنظمة والتي سترد لاحقاً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين لتعيين أعضاء المجلس التنفيذي بين دورتي الجمعية العامة (29 و30).



البند السابع عشر : ترشيحات الدول لعضوية هيئة الرقابة المالية والإدارية بين دورتي الجمعية العامة (29-30).

القرار رقم 1153:

اطلع المجلس على وثيقة ترشيحات الدول لعضوية هيئة الرقابة المالية والإدارية بين دورتي الجمعية العامة (29 و30). وبعد المناقشة:

قرر

1. الإحاطة علماً برغبة جمهورية مصر العربية للانضمام إلى عضوية هيئة الرقابة المالية والإدارية بين دورتي الجمعية العامة (29 و30).
2. رفع ترشيحات الدول الأعضاء الواردة والتي سترد لاحقاً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين لتعيين أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية بين دورتي الجمعية العامة (29 و30).

البند الثامن عشر : تعيين مراقب الحسابات القانوني لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين الماليتين 2027-2028.

القرار رقم 1154:

اطلع المجلس على وثيقة تعيين مراقب الحسابات القانوني لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين 2027-2028، وبعد المناقشة:

قرر

تجديد تعيين مكتب الغزولي وشركاؤه لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين الماليتين 2027-2028 بنفس شروط العقد السابق ورفع الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين مع التوصية بالموافقة.

البند التاسع عشر : مشروع تقرير المجلس التنفيذي عن نشاطه بين دورتي الجمعية العامة (28-29).

القرار رقم 1155:

اطلع المجلس على وثيقة مشروع تقرير المجلس التنفيذي عن نشاطه بين دورتي الجمعية العامة (28 و29)، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

تكليف رئاسة المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والستون بمراجعة التقرير في صيغته النهائية بعد استكمالها في ضوء قرارات هذه الدورة وعرضه على الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة والتوصية باعتماده.



البند العشرون : ترشيحات الدول لمنصب المدير العام للمنظمة. القرار رقم 1156:

اطلع المجلس على وثيقة ترشيحات الدول لمنصب المدير العام للمنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، ومداخلة رئيس وفد سلطنة عمان برغبتها للترشيح لمنصب المدير العام. وبعد المناقشة:
قرر

رفع الترشيحات المستوفاة للشروط والإجراءات المعمول بها التي استلمتها المنظمة ضمن الآجال المحددة بتاريخ 2026/5/14 - مرفق رقم 2- إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين لانتخاب المدير العام للمنظمة.

البند الواحد والعشرون : مشروع جدول أعمال الدورة (29) للجمعية العامة . القرار رقم 1157:

اطلع المجلس على وثيقة مشروع جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

1. رفع مشروع جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للاعتماد، على النحو التالي :

البند الأول	: تقرير المجلس التنفيذي عن نشاطه بين دورتي الجمعية العامة (28 و29).
البند الثاني	: تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي الجمعية العامة (28 و29).
البند الثالث	: تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) للجمعية العامة.
البند الرابع	: موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة.
البند الخامس	: تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليه والحساب الختامي للعامين 2024-2025.
البند السادس	: تقرير المراقب الداخلي عن أعمال المنظمة للسنتين 2024-2025.
البند السابع	: تقرير مراقب الحسابات القانوني للسنتين 2024-2025.
البند الثامن	: مشروع برنامج عمل وموازنة المنظمة للعامين 2027-2028.
البند التاسع	: شطب ديون بذمة الغير وبعض الموجودات الثابتة.
البند العاشر	: تعيين أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية بين دورتي الجمعية العامة (29-30).
البند الحادي عشر	: تعيين مراقب الحسابات القانوني لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين الماليتين 2027-2028.
البند الثاني عشر	: انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي بين دورتي الجمعية العامة (29-30).
البند الثالث عشر	: انتخاب المدير العام للمنظمة.
البند الرابع عشر	: موعد ومكان عقد الدورة (30) للجمعية العامة.
البند الخامس عشر	: ما يستجد من أعمال

2. تكليف الإدارة العامة للمنظمة باستكمال وثائق مشروع جدول الأعمال، ورفعها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين.

Signature



البند الثاني والعشرون : موعد ومكان عقد الدورة (70) للمجلس التنفيذي.

القرار رقم 1158:

اطلع المجلس على وثيقة موعد ومكان عقد الدورة (70) للمجلس التنفيذي للمنظمة، واستمع إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة:

قرر

الموافقة على عقد الدورة السبعين للمجلس التنفيذي للمنظمة بمدينة الرباط - المملكة المغربية على أن يتم تحديد موعد انعقادها لاحقا وذلك بالتنسيق بين رئاسة الدورة الحالية والإدارة العامة للمنظمة وإبلاغ الدول الأعضاء بذلك.

القرار رقم 1159:

رفع برقية شكر وتقدير وعرفان إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية نصره الله.
(مرفق رقم 3)

أحمد نهاد عبد اللطيف

عادل صقر الصقر

سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة المغربية
رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة
في دورته التاسعة والستين

المدير العام
المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين

الدورة التاسعة والستون للمجلس التنفيذي

(الرباط - المملكة المغربية، 12-14 مايو 2026)

المرفق رقم (1)

قائمة بأسماء رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة

1. المملكة الأردنية الهاشمية (عبر تقنية الاتصال عن بعد):

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
*عطوفة الأستاذة دانا الزعبي	الأمين العام - وزارة الصناعة والتجارة والتموين	dana.z@mit.gov.jo

2. دولة الإمارات العربية المتحدة (عبر تقنية الاتصال عن بعد):

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
*سعادة الأستاذ طلال عبد الله العزيمي	رئيس قسم الجامعة العربية - سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى جمهورية مصر العربية	t.alazeezi@mofa.gov.ae

3. مملكة البحرين (عبر تقنية الاتصال عن بعد):

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
*سعادة الأستاذة إيمان أحمد الدوسري	وكيل الوزارة - وزارة الصناعة والتجارة	ealdoseri@moic.gov.bh
* سعادة الدكتور خالد فهد العلوي	وكيل الوزارة المساعد لتنمية الصناعة - وزارة الصناعة والتجارة	kalalawi@moic.gov.bh
* سعادة الأستاذ خالد سلمان القاسمي	مدير إدارة التنمية الصناعية - وزارة الصناعة والتجارة	kalqasimi@moic.gov.bh
*سعادة الأستاذ علي شبر جواد	مدير إدارة الفحص والمقاييس - وزارة الصناعة والتجارة	ajawad@moic.gov.bh

4. المملكة العربية السعودية:

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
*سعادة الأستاذ علي بن محمد العامودي	وكيل الوزارة المساعد لشؤون التنظيم والاستدامة التعدينية - وزارة الصناعة والثروة المعدنية	ali.amoudi@mim.gov.sa

قائمة بأسماء رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة (تابع)

5. جمهورية السودان (عبر تقنية الاتصال عن بعد):

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
* سعادة الدكتور أبو البشر عبد الرحمن يوسف	مستشار - وزارة الصناعة والتجارة	bashuri0005@gmail.com
* سعادة الأستاذة إيمان جعفر حسن عبد الرحمن	مدير إدارة مستلزمات الإنتاج الصناعي - وزارة الصناعة والتجارة	eghg686@gmail.com

6. سلطنة عمان (عبر تقنية الاتصال عن بعد):

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
* سعادة الأستاذ عماد بن خميس الشكيلي	المدير العام - المديرية العامة للمواصفات والمقاييس - وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	emaad@tejarah.gov.om
* سعادة المهندس جاسم بن سيف بن سليمان الجديدي	مدير المكتب الفني - وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	Jasim.ALJadeedi@tejarah.gov.om

7. دولة فلسطين (عبر تقنية الاتصال عن بعد):

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
* سعادة المهندس حيدر حجه	الرئيس التنفيذي لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية	hhajjeh@psi.pna.ps

8. دولة قطر:

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
* سعادة الأستاذ يوسف العمادي	استشاري صناعي أول - وزارة التجارة والصناعة	yalemadi@moci.gov.qa
* سعادة الأستاذ عبد الرحمن محمد الملا	باحث تعاون دولي واتفاقيات تجارية أول - وزارة التجارة والصناعة	analnulla@moci.gov.qa

قائمة بأسماء رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة (تابع)

9. دولة الكويت (عبر تقنية الاتصال عن بعد):

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
*سعادة الأستاذ شملان حمود الجحيدلي	المدير العام - الهيئة العامة للصناعة	shamlan@pai.gov.kw

10. جمهورية مصر العربية:

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
*سعادة السفير أحمد نهاد عبد اللطيف	سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة المغربية	embegyptsecretary@gmail.com
*سعادة المستشار أبو بكر الأشرفي	نائب رئيس البعثة بسفارة جمهورية مصر العربية	

11. المملكة المغربية:

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
*سعادة الأستاذ محمد زيـوال	مكلف بمشاريع التعاون والشراكات مع البلدان والمنظمات العربية - وزارة الصناعة والتجارة	mzioual@mcinet.gov.ma
*سعادة الأستاذ عبد الرحيم آيت سليمان	رئيس قسم المنظمات العربية -وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	

❖ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
*سعادة الأستاذ صلاح الدين عبد الولي الشميري	مستشار - إدارة المنظمات والاتحادات العربية	salah.alshamri@las.int

❖ هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة :

الاسم	الوظيفة + الجهة	البريد الإلكتروني
*سعادة الأستاذ عماد فوزي زكي	وكيل الوزارة - الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	emadfawzyzaki@gmail.com

المرفق رقم (2)

جدول الترشيحات المستوفاة للشروط والإجراءات المعمول بها للدول الأعضاء لمنصب المدير العام الواردة ضمن الآجال المحددة:

1.	المملكة المغربية	خطاب وزارة الصناعة والتجارة بالمملكة المغربية رقم 0053 بتاريخ 13 يناير 2026 ومذكرة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج (مديرية الشؤون المغاربية والعربية والإسلامية - قسم المنظمات العربية والإسلامية) رقم I/D.A.M.A.I/305 بتاريخ 27 يناير 2026 ومذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية بتاريخ 18 فبراير 2026، المتضمنين الإفادة بترشيح السيد توفيق الربيعي - المدير العام المساعد بالمنظمة.
2.	جمهورية العراق	مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية رقم م/532/24/6 بتاريخ 5 مارس 2026، المتضمنين الإفادة بترشيح الأستاذ علاء موسى علي - المدير العام لدائرة التطوير والتنظيم الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن.
3.	دولة ليبيا	خطاب وزارة الصناعة والمعادن بدولة ليبيا رقم 1-17-124 بتاريخ 5 مارس 2026 ومذكرة وزارة الخارجية والتعاون الدولي رقم 161/4-8 بتاريخ 1 أبريل 2026 ومذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة لدولة ليبيا بتاريخ 6 أبريل 2026، المتضمنين الإفادة بترشيح المهندس علاء الدين عبد القوي اللذيذ - رئيس قسم التنمية المستدامة بالمنظمة.
4.	جمهورية السودان	مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية رقم س س م / اقتصادي/179/28 بتاريخ 29 أبريل 2026، المرفق بها الخطاب الموجه من وزارة الصناعة والتجارة، ومذكرة سفارة جمهورية السودان لدى المملكة المغربية بتاريخ 7 مايو 2026، المتضمنين الإفادة بترشيح معالي الدكتور الحسين الخليفة الصديق الحفيان - الوزير والممثل الخاص لدولة السيد رئيس مجلس الوزراء.
5.	دولة قطر	مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة لدولة قطر بتاريخ 14 مايو 2026، ومذكرة سفارة دولة قطر لدى المملكة المغربية بتاريخ 13 مايو 2026، المتضمنين الإفادة بترشيح المهندس يوسف إبراهيم المالكي - خبير بمكتب وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصناعة وتنمية الأعمال بوزارة التجارة والصناعة.

رغبة الترشيح الغير مكتملة للشروط والإجراءات المعمول بها:

دولة الكويت	الإحاطة علما برغبة دولة الكويت في الترشيح لمنصب المدير العام للمنظمة وفقا لمذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المرفق بها مذكرة المندوبية الدائمة لدولة الكويت رقم 04597 بتاريخ 15 أبريل 2026، على أن يتم الموافقة بالسيرة الذاتية للمرشح في وقت لاحق، الا أنه لم يتم التوصل باسم المرشح والسيرة الذاتية حتى تاريخ الآجال المحددة لتلقي الترشيحات بتاريخ 2026/5/14.
-------------	---

الأمين العام

ب

برقية شكر وعرفان

مرفوعة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ملك
المملكة المغربية

يتشرف رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في اجتماعات الدورة التاسعة والستين
للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، التي عقدت في
مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة 12-14 مايو 2026، أن يرفعوا لمقام
جلالتكم بفخر واعتزاز أسامي عمارات الشكر والتقدير والامتنان على ما تضيفه جلالتكم
من عناية ورعاية ودعم مقرر للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين
والعمل العربي المشترك وعلى ما تلقاه المنظمة من حكومتكم الرشيدة والمؤسسات
المغربية ذات الصلة بمجالات عملها بفضل توجيهات جلالتكم السامية وعلى ما
حظيت به جميع الوفود المشاركة من تسهيلات وكريم الرعاية خلال تواجدهم في
المملكة المغربية، مما كان له عظيم الأثر لدى كافة المشاركين وأسهم في نجاح أعمال
المجلس والتوصل إلى نتائج إيجابية وبناءة تساهم في تعزيز التنمية الصناعية والتعدينية في
الدول العربية.

حفظ الله جلالتكم ورعاكم وأمدكم بالصحة والعافية لمواصلة قيادته مسيرة
التقدم والانجاز في المملكة المغربية لما عيّن الله تعالى أن يقر أعين جلالتكم بولي
عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السفير أحمد نهال عبد اللطيف

المهندس عادل صقر الصقر

أحمد عبد اللطيف

المدير العام
للمنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين

سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة المغربية
رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة
في الدورة التاسعة والستين

للمنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين